الاتحاد الأفريقي

رؤية التعدين لأفريقيا

أكتوبر 2007

جدول المحتويات

رؤية التعدينلأفريقيا..... 3

أولا:
مقدمة.....4
ثانيا:
الخلفية.....5

تسخير الموارد الطبيعية: مفتاح لتنمية أفريقيا 5
الانتعاش الحالي للسلع: نافذة فرص لتجني أفريقيا فوائد طويلة الأمد.....9
قطاع تعدين متطور: تكامل تاريخي تمكيني للتقدم في أفريقيا.....14

ثالثا:لماذا رؤية التعدين لأفريقيا 16

رابعا: قيود رئيسية وعوامل نجاح لتحقيق الرؤية.....18

1-قدرة التفاوض على
العقود..... 19
2-عقود القدرة على
التفاوض..... 21
3-تنمية الموارد الأفريقية الجارية وقدرة الحكومة.....23
4-تعزيز القدرة على إدارة الثروة المعدنية.....28
5-معالجة صعوبات البنية التحتية لأفريقيا.....33

خامسا: إطار العمل.....34

سادسا: طريق المضي قدما.....41

الملحق: 1- مبادرات في البحث عن عقد اجتماعي جديد للتعدين.....43

الملحق: 2- ممرات التنمية الأفريقية.....49

رؤية التعدين لأفريقيا

"الاستغلال العادل والأفضل للموارد المعدنية لتعزيز نمو وتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وذات قاعدة عريضة"

تتكون هذه الرؤية المشتركة مما يلي:

- قطاع تعدين لأفريقيا تقوده المعرفة ويكون حافزا ومساهما في تحقيق نمو وتنمية ذات قاعدة عريضة يتم إدماجها بالكامل في سوق أفريقية واحدة من خلال إقامة الروابط العلوية في عملية الإغناء والتصنيع والروابط السفلية في صناعات سلع التعدين الرأسمالية والمواد القابلة للاستهلاك والخدمات.

  - إقامة الروابط السفلية في البنية التحتية (الطاقة، اللوجستيات والبحث والتطوير)،
  - الشراكات النافعة بصورة متبادلة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وسائر أصحاب المصالح.
- قطاع تعدين مستدام جيد الإدارة يستطيع أن يقوم بفعالية بجمع وتوظيف إيجارات الموارد وآمن وصحي وشامل جنسيا وإثنيا وودي بيئيا ومسئول اجتماعيا تقدره كافة المجتمعات المجاورة.
- قطاع تعدين أن يصبح عنصرا رئيسيا لاقتصاد متنوع نابض بالحيوية قادر على التنافس.
- قطاع تعدين من شأنه أن يساعد على إنشاء منبر بنية تحتية أفريقية تنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للروابط الاقتصادية المحلية والإقليمية الدافعة.
- قطاع تعدين يشتغل بالكامل ويدير المواهب الهائلة من الموارد المعدنية لأفريقيا ومتنوع ويشمل كلا من المعادن ذات القيمة العالية والمعادن

الصناعية ذات القيمة المنخفضة على المستوى التجاري وعلى المستوى الصغير الحجم.

- قطاع تعدين يكون فاعلا رئيسيا في أسواق وطنية وقارية نابضة بالحيوية وتنافسية لراس المال والسلع.

أولا: مقدمة:

من 20 – 22 أغسطس 2008، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لفريق عمل فني لإعداد مشروع رؤية التعدين لأفريقيا تحضيرا للمؤتمر الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي المسئولين عن تنمية الموارد المعدنية.

قام الاتحاد الأفريقي بالإشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم اجتماع فريق العمل وشارك فيه ممثلو شراكة التعدين الأفريقية (المنتدى الحكومي المشترك للوزراء الأفريقيين المسئولين عن التعدين) بنك التنمية الأفريقي، الأنكتاد واليونيدو.

تستند رؤية التعدين لأفريقيا إلى نتائج عدة مبادرات وجهود بذلت على المستويات الإقليمية الفرعية والقارية والعالمية لصوغ سياسة وأطر تنظيمية للاستغلال التام لنتائج تنمية الموارد الطبيعية وتشمل هذه إعلان جوهانسبيرج السياسي وخطة التنفيذ (الفصل 46 والفقرتين هـ – ز) والفقرة (62) (التنمية المستدامة لأفريقيا) للقمة العالمية للتنمية المستدامة، رؤية ياوندي حول التعدين الحرفي والصغير الحجم، ميثاق التنمية المستدامة لشراكة التعدين الأفريقية، إطار سياسية التعدين، إطار مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وخطة التنفيذ لمواءمة سياسات ومعايير التعدين، الأطر التشريعية والتنظيمية، سياسة التعدين المشترك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا، ومدونة العمل المجتمعي، التقرير الموجز للمائدة[1] الكبرى 2007 "حول" إدارة موارد أفريقيا الطبيعية للنمو والحد من الفقر التي نظمتها كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، عمل مجموعة الدراسة الدولية لمراجعة أنظمة التعدين، على سبيل الذكر فقط. يحتوي الملحق 1

[1] المائدة الكبرى مبادرة قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز حوار صريح وبناء بين الوزراء القطاعيين لأفريقيا و نظرائهم في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والشكل والأجندة مصممان للسماح بحوار تفاعلي أكبر دون بيانات رسمية. نظمت الحدث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي.

على قائمة بجميع المبادرات التي تم أخذها في الاعتبار خلال عملية صوغ رؤية التعدين لأفريقيا.

سيتم تنفيذ الرؤية بصورة تدريجية (الشكل 1) مع الأخذ في الاعتبار السياق والمواصفات المحلية.

الشكل 1: المراحل التدريجية للتصنيع الأفريقي القائم على الموارد (الأهمية الاقتصادية النسبية)				
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 4
1	الاستفادة من الموارد (إضافة القيمة، الوصول إلى الأسواق) استغلال الموارد			
2				
3	زيادة كثافة المهارات (تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات العمالة غير الماهرة			
4	الإيجارات من صناعات تنويع الموارد القاعدة المتنوعة للموارد إيجارات الموارد (الضريبية)			
5	إنتاج مدخلات الموارد والهجرة الأفقية / التنويع) استيراد مدخلات الموارد			
6	استيراد تكنولوجيات الموارد			
7	حيز السياسة، تنظيم المجتمعات، المشاريع المتوسطة الحجم أو قانون إدارة العقود			
	الهجرة الأفقية ومراحل التنويع	مراحل مجموعات الموارد، البحث وتطوير، السلع الرأسمالية والخدمات	الموارد القابلة للاستهلاك ومراحل تنمية الموارد البشرية	استغلال الموارد وتحديد مراحل البنية التحتية

ثانيا: الخلفية

تسخير المواهب من الموارد المعدنية: مفتاح لتنمية أفريقيا

تعتبر أفريقيا أكبر منتج للعديد من السلع المعدنية ولها أكبر قدر من العديد من الموارد ولكنها تفتقر إلى رسم الخرائط الجيولوجية المنظمة التي من شأنها أن

تسلط الضوء على قاعدة أكبر من الموارد. لسوء الحظ، يتم تصدير معظم معادن أفريقيا كمواد خام بدون إضافة قيمة كبيرة. وعليه، فإن هناك إمكانات كبيرة للاستفادة من المعادن. لدى أفريقيا أيضا قدر كبير من الموارد المعروفة بالوقود الاحفورية، النفط، الغاز والفحم) وإمكانات كبيرة من الوقود الأحيائي (الأثانول والديزل الأحيائي) وخاصة في المناطق الإستوائية. إضافة إلى ذلك، لدى أفريقيا إمكانات هيدروكهربائية هائلة (إنجا ..... 45، نهر الكونغو 2006). وهناك إمكانات جيوحرارية لم يتم تقييمها عبر وادي أفريقيا المتصدع الكبير.

المعدن	الإنتاج	الدرجة	الاحتياطي	الدرجة
معادن مجموعة البلاتيون	%54	1	%60	1
الفوسفات	%27	1	%66	1
الذهب	%20	1	%42	1
الكروم	%40	1	%44	1
المنغنيز	%28	2	%82	1
	%51	1	%95	1
الكوبالت	%18	1	%+55	1
الألماس	%78	1	%88	1
الألومنيوم	%4	7	%45	1

إن شدة حاجة أفريقيا إلى التعدين مسلم بها عالميا. ولابد أن يشكل التحويل الهيكلي لاقتصادياتنا عنصرا أساسيا لأي استراتيجية طويلة الأمد لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية عبر القارة.

غير أن القضية الرئيسية تكمن في صوغ وتنفيذ استراتيجيات التصنيع القابلة للتطبيق والقائمة على مواطن القوة الفريدة لقارتنا بدلا من تقليد استراتيجيات قد تكون فعالة فقط في سياقات أخرى. بل يجب أن تضرب جذور استراتيجية تصنيع وتنمية أفريقيا في استغلال موجودات أفريقيا الهائلة من الموارد لتعزيز تنمية صناعية متنوعة كما قام بمثل ذلك بنجاح عدة اقتصاديات كانت تقوم من قبل على الموارد في البلدان المتقدمة من أمثال فنلندة، السويد، ألمانيا (خاصة في إقليم روهر) والولايات المتحدة لأكثر من قرن مضى وإلى حد ما مؤخرا في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل ماليزيا، البرازيل وجنوب أفريقيا.

ليست استراتيجيات التنمية والتصنيع القائمة على الموارد ببدعة. إن الرؤية بأن الموارد المعدنية يمكن استخدامها لدفع أفريقيا نحو التحديث قد تم تصورها في كثير من الخطط الأفريقية مثل برنامج القطاع المعدني لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، فصل التعدين للنيباد ومؤخرا شراكة التعدين الأفريقية. غير أن معظم هذه الخطط تتمحور حول مشاريع طموحة (مثل مصنع الحديد والصلب في اجاكوتا، نيجيريا) الذي تم تصميمه مع "عقلية صندوق تعدين" ضيقة جدا. معظم هذه المشاريع ذات كثافة رأسمالية كبيرة وتعتمد على مدخلات أجنبية وقد انهار معظمها لأنها كانت غير فاعلة وغير مستدامة نظرا لانخفاض مستوى تنمية التصنيع وضروريات السوق وضعف قاعدة المعرفة في البلدان المستفيدة.
تدل تجربة التنمية والتصنيع القائمة على الموارد في البلدان الشمالية على أن استدامة ونجاح هذه الاستراتيجية يقومان على عوامل خارجية وداخلية مواتية مثل المواهب من الموارد الطبيعية والتدابير الاستباقية المدروسة من قبل أصحاب المصالح الرئيسيين وخاصة الحكومات. بوجه خاص، هناك داع للعمل من أجل:

- تسهيل وتعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء المهارات جنبا إلى جنب مع تنمية مجموعات الموارد التكنولوجية من خلال تسهيل البحث والتطوير

وبناء شبكات المعرفة بما في ذلك العالم الأكاديمي، الصناعة، الحكومة والفاعلين الآخرين.

- توفير البنية التحتية الداعمة بما في ذلك الطرق ومحطات السكك الحديدية والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تعزيز إنشاء مجموعة مهمة من فاعلي الصناعة الرئيسيين المماثلين المساعدين والمشاركين الذين يمكن أن يتعاونوا ويتنافسوا من أجل تحسين مزايا العوامل الأولية وتقوية الكفاءة والابتكار والتنويع.
- تعزيز الاستفادة المحلية وإضافة قيمة المعادين لتوفير مخزون التصنيع.
- إنشاء قاعدة صناعية من خلال الروابط الخلفية والأمامية.
- تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لدخول سلسلة العرض.
- زيادة ثقة ومشاركة القطاع الخاص.
- إنشاء الأسواق التمكينية المطلوبة (رأس المال والسلع).
- تيسير البحث والتطوير وبناء شبكات المعرفة للعالم الأكاديمي والصناعة والحكومات والفاعلين الآخرين.
- وتسخير إمكانات شراكات القطاع الخاص.

يعتبر استمرار الابتكار وتنمية الموارد البشرية أمرا ضروريا للحد من الاعتماد على موهبة العامل الأولي (الموارد الطبيعية) وبناء واستدامة اقتصاد ..... محليا ومتنوع. بالعكس، حيث يحدث تخلف الإنسان والمعرفة ورأس المال المادي والمؤسسي وكذلك ضعف الحكم وعدم توفر أنظمة ابتكار كافية، وتنخفض مستويات الوعي والتقدم التكنولوجي وينعدم اقتصاد ذو كفاءة ومنظم، يكون من المستحيل تحويل موهبة العامل الأولي إلى منبر لبناء مجموعات ناجحة واقتصاديات متنوعة.

تقترح الدروس المستخلصة من البلدان الشمالية أنه من المهم أن تكون هناك رؤية استراتيجية مشتركة وعمل جماعي استباقي تقوده الحكومة وتدخلات آنية

وتنسيق للمصالح العامة والخاصة والمجتمعية على كافة المستويات بغية تنمية قائمة على الموارد ووضع استراتيجية تصنيع في أفريقيا على المستوي القاري. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحديد المشاريع الرئيسية التي تعزز الاستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي.

غير أنه لكي تستغل أفريقيا إمكاناتها الهائلة من الموارد، لا بد أن تتغلب على قيود البنية التحتية الشديدة التي تعاني منها. فضلا عن ذلك ولتجنب التنمية المقيدة للموارد كما كان ذلك الوضع في الماضي، يتعين على أفريقيا أن تضمن تحقيق الروابط الاقتصادية القائمة على العديد من الموارد محليا وداخل قارتنا. وكخطوة أولى لتحقيق ذلك، تم اقتراح برنامج تنمية ذي حيز أفريقي يتكون من شبكة لممرات التنمية الرئيسية عبر القارة لاستغلال إمكانات أفريقيا من الموارد. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إمكانات الاستثمار وتوفير قوة اقتصادية للبنية التحتية للاستثمارات. ويساعد على تمحيص المشاريع باستخدام مبررات اقتصادية صلبة وبالتالي تحديد أولويات الاستثمار بفعالية بالنسبة للبنية التحتية للمشاريع.

لكي يكون هذا البرنامج ناجحا، لا بد من إتاحة الفرص للمشاركة المحلية خاصة في توفير السلع والخدمات. ويمكن أن تكون هذه الفرص ملموسة إذا تم ..... صناعة المعادن لتحديد نقاط الدخول 1) لزيادة قطاعات الدعم المحلي التصاعدي (صناعات المدخلات للموردين)، 2) تعزيز الصناعات السفلية على أساس فريد من الاستفادة المحلية وإضافة قيمة السلع، 3) تسهيل الهجرة الأفقية لتكنولوجيات التعدين التي تتجه نحو الصناعات الأخرى، 4) زيادة المعرفة الاجتماعية والبشرية ورأس المال المؤسسي (الذي يمكن استخدامه في قطاعات أخرى)، 5) وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم واقتصاد أكثر توازنا وتنوعا مع مزيد من مضاعف الأثر وإمكانية خلق العمالة.

يجب ألا نستهين بدور التعاون والتكامل الإقليمي في تخفيض تكاليف المعاملات وإقامة الروابط بين الأقاليم وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق وفورات الحجم التي من شأنها تعزيز تنمية مجموعة المعادن. بيد أنه حتى تتدفق السلع والخدمات ورأس المال والعوامل الأخرى بحرية في الفضاءات الإقليمية، هناك حاجة إلى التعجيل بالمواءمة بين قوانين واللوائح والنظم المالية بين الأقاليم، من بين عوامل هامة أخرى.

من شأن مثل هذه الاستراتيجية للتصنيع والتنمية الأفريقية على أساس الموارد والتي تستند إلى استخدام مواهب أفريقيا الهائلة (المزايا المقارنة) التي تعزز النمو في القطاعات الأخرى، أن توفر عنصرا لاستراتيجية نمو وتنمية مستدامة لأفريقيا صالحا للبقاء. ومن شأنها الاستغلال التام لروابط قطاع الموارد ببناء مجموعات موارد متكاملة (روابط علوية وجانبية وسفلية) وتطوير مهارات رفيعة المستوى داخل المجموعات من خلال استثمار معجل به في مجال تنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير لتمكين أفريقيا من بناء ميزة تنافسية مستدامة تدريجيا لمواردها. ومن شأن مثل هذه الميزة التنافسية أن تصبح مستقلة من المواهب الهائلة من مواردنا.

<u>الانتعاش المالي للسلع:نافذة فرص لأفريقيا لتحقيق فوائد طويلة الأمد:</u>

أظهرت العديد من البلدان الأفريقية مؤخرا نموا قويا بعد عدة عقود من الجمود نظرا للانتعاش الراهن للسلع مما أدى إلى طلب قوي من الصين وإلى حد أقل، من الاقتصاديات الأخرى الصاعدة مثل الهند وفيتنام. لدى كثير من البلدان الأفريقية إمكانات هائلة لإنتاج السلع[2] لاسيما في مجال المعادن وبالتالي أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تحولا ملحوظا منذ 2002، أساسا في قطاع الموارد المعدنية.

---

[2]FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل 8.2 إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية حسب نوع التدفق، 1990 – 2006 (مليارات الدولارات)

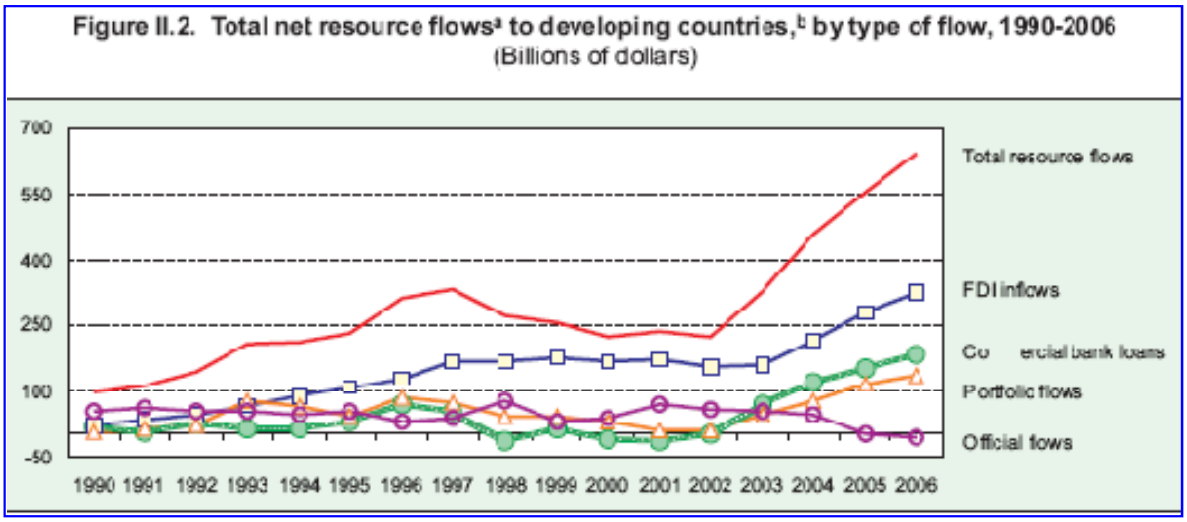

المصدر: UNCTAD WIR 2007 p34

انطلق انتعاش الموارد عام 203 بزيادات درامية في أسعار المعادن تلتها زيادات في أسعار مخزون الوقود الأحيائي الزراعي في عام 2006 ثم أخيرا السلع الزراعية الأخرى في 2007. وقد سبب آثار انخفاض الأسعار الناجمة عن إعانات الدعم داخل منظمة والتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى جانب عدم مرونة الطلب على المعادن في بطئ الاستجابة لأسعار السلع الزراعية للطلب الأسيوي. بالرغم من أن تحسن الأسعار العالمية لسلعنا، كان مما يرحب به بالنسبة لمعظم سكان الريف الأفريقي، هناك حاجة إلى تخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء على سكان الحضر في أفريقيا وسكان الريف المستضعفين.

فهرس أسعار السلع

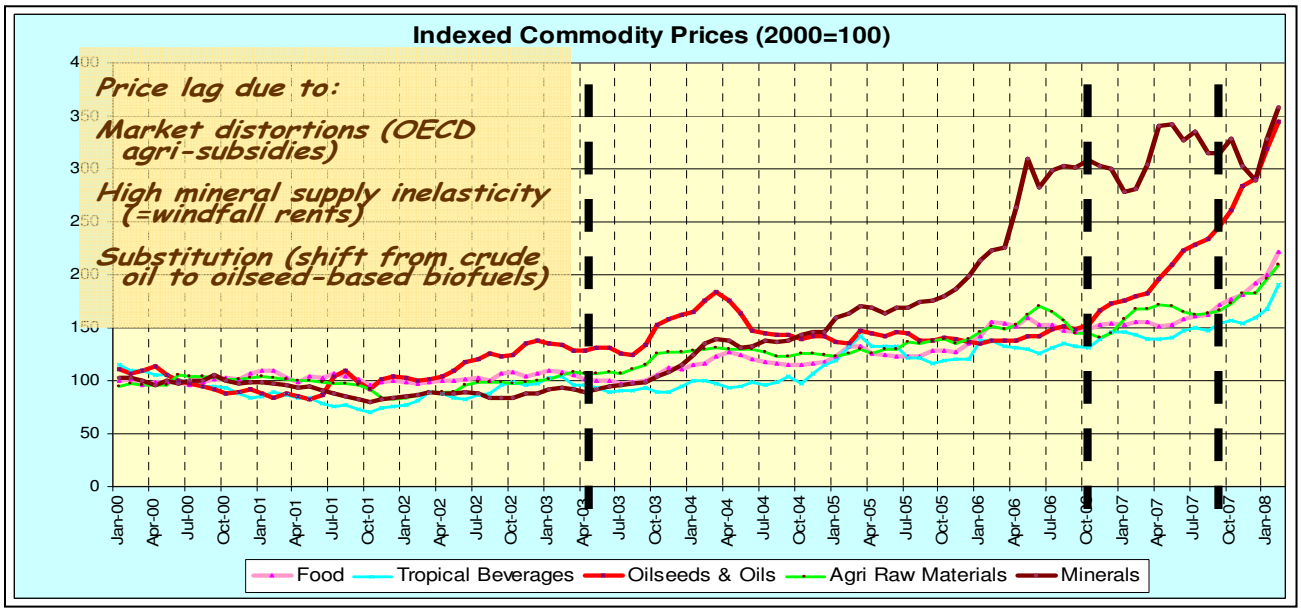

مع ذلك، فإن السؤال الرئيسي هو كيف يمكن للانتعاش أن يدوم. لقد أشارت إليه الشركات عبر الوطنيات[3] بأنه "دورة غير عادية" لأنها أطول أمدا من حالات الانتعاش السابقة.

إن القوة الدافعة الرئيسية لطلب على المعادن تتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي لكثافة المعادن. ويبين الشكل التالي كثافة الطلب (الذي هو وكيل السلع بالنسبة لكثافة المعادن) في وحدة للنمو الشامل للناتج المحلي الإجمالي.

استهلاك الصلب t/$1 مليون الناتج المحلي الإجمالي

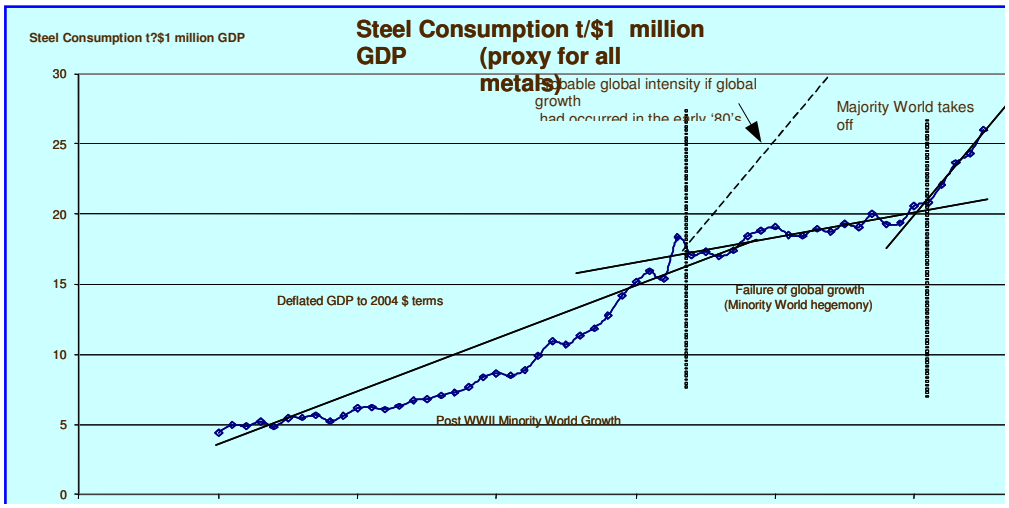

تبين الناتج المحلي الإجمالي للكثافة الشاملة للصلب ثلاث مراحل متميزة منذ الحرب العالمية الثانية:

1- المرحلة الأولى (1950 – 1984) كثافة عالية: أدت إعادة الإعمار في العالم المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة القوة الشرائية داخل هذا العالم إلى طلب قوي على المعادن وزيادة أسعارها. ولكن كان هناك أثر لا يذكر على العالم النامي.

2- المرحلة الثانية (1984 – 2000): كثافة منخفضة بعد تركيب البنية التحتية للعالم المتقدم، تم التحول إلى خدمة آسيا فقط – "النمور" في مرحلة كثافة عالية ولكن أقل من أن تؤثر على الاتجاه العالمي). أدى هذا إلى عرض متزايد وانخفاض في أسعار المعادن. وتعكس هذه الفجوة فشل النمو الشامل المتواصل نظرا لهيمنة العالم المتقدم على أنظمة التجارة الدولية وانتشار استخدام نظام الدعم.

3- المرحلة الثالثة (2000 وحتى الآن): كثافة عالية (أعلى من المرحلة الأولى) بينما بدأ العالم النامي ينطلق وتتم مراجعة النظم التجارية بصورة متزايدة مما يعكس هبوطا جزئيا في هيمنة العالم المتقدم على أنظمة التجارة الشاملة. فترة ارتفاع كل من العرض والسعر.

كان من الممكن أن تستمر الكثافة الشاملة في اتجاه متزايد لو انتشر النمو العالمي ليشمل عددا أكبر من سكان العالم خلال الثمانينيات بدلا من انتشاره ليشمل فقط "النمور الآسيوية" مع تعداد سكان تقل عن 80 مليون. قد حدث الانتشار العالمي فقط بعد مضي 20 سنة BRICs[4]

[4] BRICS البرازيل، روسيا، الهند والصين

كانت الكثير من الدول الأفريقية تحت الاستعمار خلال المرحلة الأولى وعند نيل الاستقلال قامت بإنشاء أنظمة دولة قوية لاستغلال الموارد الطبيعية قبل بداية انخفاض الكثافة وما صاحب ذلك من ضعف الطلب وانخفاض الأسعار. قد عزز ذلك مراجعة واسعة النطاق لأنظمة الموارد الطبيعية في الثمانينيات والتسعينيات (بادر إليه عموما البنك الدولي) وذلك لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنيات مما تميز بانخفاض المشروطية وانخفاض حصة الدولة من إيجارات الموارد وانخفاض الروابط بين قطاع الموارد والاقتصاديات المحلية. نظرا للسيناريو العالمي الجديد، فإن هذه الأنظمة تفتقر إلى مراجعة عاجلة حتى يشجع الانتعاش الحالي التنمية المستدامة في الدول الأفريقية الغنية بالموارد.

الرسم البياني

كثافة الصلب عن الفرد

كثافة الصلب

(وكيل جميع المعادن)

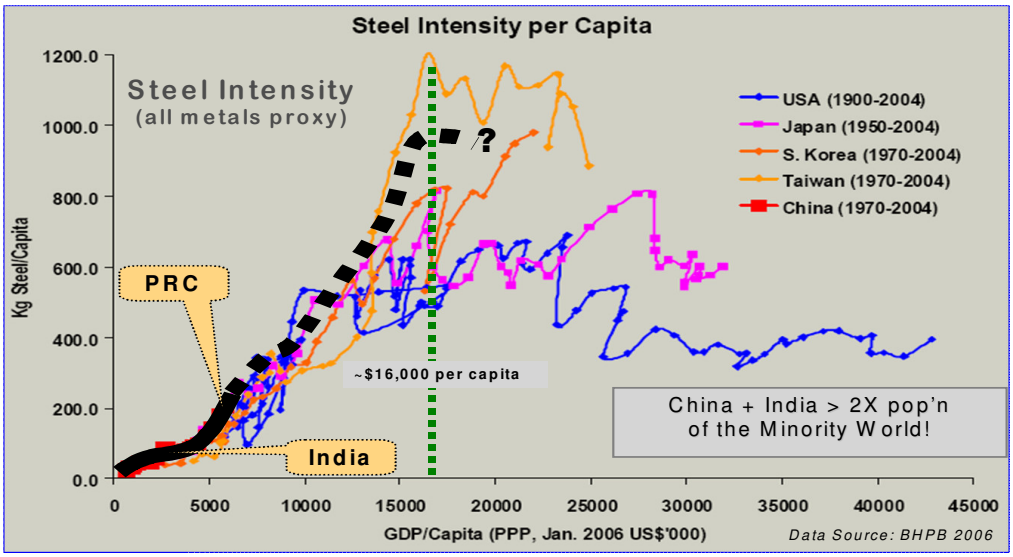

يبدو أن هذا الرسم البياني يشير إلى حوالي 16 ألف دولار عن الفرد (2006). تنخفض كثافة نمو الناتج المحلي الإجمالي للمعادن بصرف النظر عن المرحلة التي يحدث فيها ارتفاع استهلاك المعادن.نظرا لأن الصين هي البلد الوحيد في حوالي ثلثي مرحلة الكثافة العالية هذه ونظرا لأن لديها تعداد سكان يناهز مجتمعيا ثلاثة أضعاف سكان العالم المتقدم، يكون من المعقول الافتراض أن المرحلة الحالية لنمو كثافة المعادن عالميا قد تطول على الأقل مثل المرحلة الأولى (راجع، الرسم البياني للناتج المحلي الإجمالي/الصلب) أو لثلاثين (30) عاما تقريبا (1950 – 1980). لا يشمل هذا الافتراض الكثافة المتعاظمة من الاقتصاديات الصاعدة الأخرى مثل البرازيل، فيتنام، إندونيسيا إلخ التي إذا أدخلت، قد يجعل ذلك هذه المرحلة من الكثافة العالية تدوم لما بين 30 – 50 سنة.

وعليه، يبدو من الممكن الافتراض أن الانتعاش الحالي للسلع سوف يكون بمثابة "دورة غير عادية" طويلة بطريقة غير مسبوق شريطة أن تحتفظ كل من الصين والهند بنموهما الاقتصادي القوي. وهذا يطرح علينا السؤال الجوهري كيف يمكن تحويل هذا النمو الحالي للسلع في الدول الأفريقية إلى تصنيع وتنمية مستدامين؟

<u>قطاع تعدين متطور: عامل تمكين تاريخي للتقدم في أفريقيا:</u>

لقد قامت أفريقيا لحقبة طويلة باستغلال الموارد المعدنية. وفي الواقع توجد أقدم مناجم العالم في أفريقيا مثل منجم أنجوينيا في سوازيلاند الذي استغل منذ 2000 سنة للمواد الخام إضافة إلى ذلك، هناك الآلاف من مناجم الذهب القديم عبر القارة. عموما، تم إدماج هذه المناجم في الاقتصاديات المحلية في فترة ما قبل الاستعمار لتوفر الموارد الخام الضرورية والسلع التجارية ذات القيمة العالية (الذهب والنحاس). ومع الفتوحات الاستعمارية الأوروبية، أصبح التعدين الأفريقي مدمجا في اقتصاديات البلدان الأوروبية ليوفر المواد الخام لتصنيع أوربا.

عند نيل الاستقلال، أصبح قادة أفريقيا منشغلين بكيفية تعزيز مساهمة قطاع المعادن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة في الستينيات والسبعينيات. وعلى أساس التأكيد القوي آنذاك للسيادة الوطنية كمتابعة لمهمة القضاء على الاستعمار، كان التفكير السائد هو أن التنمية يمكن تحقيقها فقط إذا كانت للدولة ملكية كبيرة بل كاملة لشركات التعدين وأدى هذا التفكير إلى تأميم عدد كبير من الشركات الخاصة. في عدد من البلدان مثل غانا، غينيا، زامبيا، أخذت الدولة بزمام الصناعة. وكانت الآمال كبيرة بأن القطاع الذي يتم تأميمه سوف يكون محرك النمو والتصنيع السريع مما يعود على الدولة بفوائد اقتصادية جمة ويحسن معيشة الشعوب. غير أنه من بين عوامل أخرى، ساهمت العوامل التالية في ركود وتدهور صناعة التعدين التي تم تأميمها: التدخل السياسي في قرارات الأعمال؛

انعدام أو عدم كفاية احترام الخبرة الإدارية والفنية؛ انخفاض مستوى الاستثمار مما أدى كله إلى استهلاك رأس المال؛ عدم القدرة على الوصول إلى المال والكساد وانخفاض أسعار المعادن.

في أواخر الثمانينيات، أصبح أكبر قدر من صناعة التعدين في أفريقيا في أزمة وفي حالة أداء مترد. دفع هذا الحكومات إلى إحداث التغيير. كان هناك تحول جوهري وإعادة تحديد لدور الدولة من الملكية والسيطرة التامة إلى التحرير والانسحاب التام تقريبا. شرعت معظم البلدان الأفريقية في عملية إصلاح راديكالية بهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لإعادة إصلاح قطاعها المتدهور للمعادن والتعدين. وفي هذا الصدد، تمت خصخصة شركات الدولة وبذلت الجهود والموارد لتحسين مناخ الاستثمار. تم صوغ سياسات معادن جديدة وأطر قانونية تنظيمية وإدارية مواتية بصورة أكبر للمستثمرين الخاصين من حيث تخفيض الضرائب والإتاوات والتأكيد على أمن الحيازة وتعزيز حقوق التعدين. إلى جانب ارتفاع أسعار المعادن، أدى هذا إلى انتعاش التعدين وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق رأس المال والتكنولوجيا والمهارات.

غير أنه بحلول التسعينيات وفي بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ الناقدون يقولون إن انتعاش الموارد والكفاءة والزيادة اللتين أعقبتا ذلك في عائدات الصادرات في الكثير من اقتصاديات التعدين في أفريقيا، قد أنتج كل ذلك مكاسب رفاهية ونتائج تنمية عليها علامة استفهام. كانوا يرون أن معظم الإصلاحات ضيقة الأفق ويتجه معظمها نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات وبصورة أقل نحو تعزيز التنمية المحلية. يرون أيضا أن الإصلاحات قطاعية ولم تأخذ في الاعتبار أهداف الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أهداف تنموية أوسع وأنها في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من كونها في صالح تنمية رأس المال المحلي.

يرى البعض أنه بالرغم من فوائد التعدين الواضحة لبعض الاقتصاديات الوطنية، لم يتم التعويض بما فيه الكفاية عن التكلفة المحلية (الآثار البيئية والإختلالات الاجتماعية والثقافية) التي تصاحب التعدين وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية. وجه الإنتقاد أيضا ضد حجم الحوافز الخاصة التي قدمت لشركات التعدين مما أدى إلى تخفيض كبير لحصة الإيجار التي تعتمد عليها الحكومات الأفريقية لتمويل برامجها الاجتماعية والتنموية. هناك أيضا رأي بأن التعدين لم تحقق دوره في الحد من الفقر ولم يتم إدماج الحد من الفقر في سياسات التعدين وذلك غالبا نظرا لضعف الصلة بين الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والمحلية.

مما يشكل مصدر قلق أيضا أن الجزء الأكبر من عملية الإصلاح تقوم به الحكومة. يرى أن عمليات الاتصال والتشاور وصنع القرار التي تعكس السلطة غير المماثلة، يبدو أنها في صالح مبادرات ثنائية القطب (الحكومة والقطاع الخاص). وعليه، فإنها لا تكون تمثيلية وتشاركية بما فيه الكفاية. وبالتالي قد تكون نتائج التنمية ضيقة الأفق وتأخذ في الاعتبار فقط منظور الحكومة وشركات التعدين دون إيلاء العناية لآراء وتوقعات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ككل.

ردا على هذه الضغوط الجديدة على صناعة المعادن من أجل حصة عادلة للفوائد والاستفادة التامة من الأثر المحلي للتنمية المستدامة، بدأت صناعة المعادن تبحث عن عقد اجتماعي جديد للتعدين يؤدي إلى أمن متكامل وقدر أقل من تعرض المجتمعات الفقيرة للخطر مع الأخذ في الاعتبار الطابع المحلي للمواهب من الموارد مما يتطلب التوازن بين الفوائد المحلية والاستراتيجيات الوطنية المستدامة للحد من الفقر.

يتم النظر في ترتيبات عقد جديدة ومواثيق قانونية لتسهيل مشاركة أكبر للمجتمعات المحلية وأصحاب المصالح الآخرين وكذلك الدخل الجديد (مستمدا من الإتاوات ودخل الضريبة والإيجارات إلخ) وآليات التوزيع للمقاسمة على المستوى المحلي، للحصص التي يتم تحصيلها مركزيا من الإيجار، استجابة للتحديات الي يطرحها مثال التنمية الجديد. مع نفس الهدف، يتم اختيار الشركات الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لتحسين العلاقات بين الثلاثة والنتائج الاجتماعية والتنموية للتعدين على المستوى المحلي. وينطبق نفس الأمر على المشاركة العامة للحصول على موافقة الحكومة والتدابير الصناعية. بيد أنه داخل نفس النظام، يجب التوازن بين سدادات إيجارات الموارد المفروضة على المناطق الغنية بالموارد والمناطق الفقيرة. في النهاية، تتم خدمة كلتيهما من خلال الاستثمار في البنية التحتية الطبيعية والبشرية لتعزيز التنافسية الوطنية المستقبلية.

تتحول بعض شركات التعدين عن أساليبها السابقة نحو التنمية والعلاقات المجتمعية المتميزة غالبا "بأعمال صارمة" و "شراكات عملية"، إلى تبني أسلوب "أقل ممن حيث المواثيق وأشمل" تتضمن طابع المسئولية الاجتماعية وأساليب التنمية التي لها إمكانات أفضل لتمكين المجتمعات. يبدو أيضا أن هناك تفاهما أكبر بأن التنمية المستدامة في قطاع التعدين تعني أنه يجب أن تكون تنمية المعادن في العالم مستدامة من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار ديناميات السوق والابتكار التكنولوجي والمشاركة المجتمعية والصحة والسلامة والآثار البيئية والتكوينات المؤسسية وعليه، أصبح من المفهوم لدى عالم الشركات أن شركات وصناعات التعدين الناجحة سيتم تقييمها وفقا لخط ثلاثي العمق أي النجاح المالي، المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقيادة البيئية. هذا المبدأ هو الذي تسترشد به المبادرة العالمية لرفع التقارير عن إعداد تكملة قطاع التعدين والمعادن لخطوطه الإرشادية لرفع التقارير التي تم استكمالها في عام 2004 وتحتوي على المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تغطي جوانب عديدة منها الإيرادات والإدارة والتوزيع والقيمة المضافة المصنفة على

المستوى القطري وتسديدات التعويض للمجتمعات المحلية؛ استخدام الفوائد فوق تلك التي تمنح قانونيا ووصف سياسات أو برامج الفرص المتساوية، على سبيل الذكر لا الحصر. غير أن هذه صامتة عموما عن إدماج التعدين في الاقتصاديات المحلية والإقليمية من خلال جعلها روابط سفلية وجانبية مهمة.

ثالثا: رؤية التعدين لأفريقيا ؟

تصادف القضاء على الاستعمار في أفريقيا لسوء الحظ مع هبوط في الكثافة العالمية لاستخدام المعادن كما ذكرنا سلفا. منذ نيل الاستعمار، أحرزت معظم البلدان الأفريقية قدرا قليلا من التقدم في إدخال قطاعاتها للتعدين في اقتصادياتها المحلية مع عدد قليل من الاستثناءات. كان هذا يعزى إلى انخفاض الأسعار والسياسات غير المناسبة. يوفر الانتعاش الأسيوي فرصة جديدة لأفريقيا لكي تدخل قطاعاتها للتعدين في اقتصادياتها المحلية من خلال إقامة صلة مهمة بينهما. غير أن هذا لا يحدث آليا وإنما يتطلب رؤية تعدين أفريقية ومجموعة من الاستراتيجيات والتدخلات المناسبة لتحقيق هذه الرؤية.

تتمثل العناصر الرئيسية لرؤية التعدين لأفريقيا التي تستخدم الموارد المعدنية لتشجيع النمو والتنمية ذات القاعدة العريضة، إذا نظرنا إلى استراتيجيات التنمية القائمة على الموارد، في الاستفادة التامة من الفرص التي تتيحها المواهب من الموارد المعدنية وخاصة "تعميق" قطاع الموارد من خلال إقامة صلات كافية مع الاقتصاد المحلي:

فيما يلي فرص الموارد الرئيسية:

- **إيجارات الموارد:** استخدام إيجارات الموارد الطارئة لتحسين البنية التحتية الطبيعية والمعرفية للدولة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية والبشرية؛

- **البنية التحتية الطبيعية:** الاستخدام الإضافي للبنية التحتية لموارد الإيجار الرفيع يفتح إمكانات الموارد الأخرى (مثل الزراعة، الغابات والسياحة)[5]. للوصول إلى مناطق الإمكانات الاقتصادية مع عائدات أقل (مثل الزراعة) تدعم بنيتها التحتية المطلوبة؛
- **إضافة القيمة الفرعية:** استخدام الميزة الموقعية (التكلفة والتأمين والشحن) لإنتاج المواد الخام لإنشاء صناعات معالجة الموارد التي توفر مخزون التعدين للتصنيع؛
- **إضافة القيمة التصاعدية:** استخدام قطاع السوق الكبير نسبيا للموارد لتنمية الإمداد/المدخلات (السلع الرأسمالية والمواد الاستهلاكية والخدمات)؛
- **تطوير التكنولوجيا/المنتجات:** تكنولوجيا استغلال الموارد خاصة الحاجة للتكيف مع الظروف المحلية (أي المناخ، العدانة والمنطقة) مما يوفر الفرص لتنمية الكفاءات التكنولوجية وقطاع مدخلات الموارد. إن هذا القطاع مكثف المعرفة ويحتاج إلى التحضير من خلال الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير. غير أنه، دلت عدة دراسات على القدرة على إعادة نفسها خارج قطاع الموارد من خلال الهجرة الأفقية للكفاءات التكنولوجية لإنتاج منتجات جديدة للأسواق الأخرى (من غير الموارد).

[5] تعتمد إمكانات السياحة في معظم البلدان الأفريقية على الموارد الطبيعية مثل النباتات والحيوانات والشواطئ والجبال الخ بدلا من الآثار التي هي من صنع البشر.

رابعا: <u>القيود الرئيسية وعوامل النجاح لتحقيق الرؤية</u>

يبدو أن السؤال الرئيسي هو لماذا لم تتمكن معظم الدول الأفريقية من الاستفادة من فرص موهبة الموارد لإقامة هذه الصلات المهمة لتعزيز التنويع والنمو والتنمية؟ في تناول كل واحد من هذه العوامل، تشمل حالات الفشل ما يلي:

- **إيجارات الموارد:** وفقا للمطبوعات الواسعة عن "لعنة الموارد"، فهذا هو التحويل الكلاسيكي للإيجارات إلى استهلاك (استيراد) قصير الأمد وفي الغالب سريان[6] التبادل الأجنبي مما يؤدي إلى مستويات منخفضة من إعادة الاستثمار. غير أن السبب الجذري هو ضعف الحكم وخاصة انعدام أو عدم فعالية المؤسسات. وهذا يؤثر أيضا في الغالب على وضع الحصص في إيجارات الموارد لدرجة أن الدول الأفريقية ذات الحكم الضعيف تفشل عموما في فرض أنظمة ضرائب موارد تضمن حصة عادلة من الإيجارات وخاصة الإيجارات الطارئة وذلك إما نظرا لانعدام القدرة لدى الدولة أو تخريب هذه القدرة على تحقيق نتائج كبيرة في صالح المستثمر؛
- **الاستخدام الإضافي للبنية التحتية للموارد:** إلى حد ما، تستفيد معظم الاقتصاديات الأفريقية القائمة على الموارد من هذا ولكن تطوير القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة التجارية إلى جانب البنية التحتية للقطاعات مما يتأثر بشدة غالبا بالأثر الاقتصادي الكلي لانتعاش الموارد (العملة القوية أو المرض الهولندي) وبالفشل في الاستثمار في البنية التحتية الفرعية الضرورية التي ترتبط بالبنية التحتية للموارد؛
- **إضافة القيمة الفرعية:** أسباب هذا الفشل يرجع إلى عدة عوامل منها عدم توفر المدخلات الضرورية الأخرى إلى جانب الموارد

---

[6]Forex: التبادل الأجنبي

الخام الضرورية للاستفادة من موارد مثل الطاقة وكذلك حوافز الدخول الرفيعة (وفورات الحجم) واستراتيجيات الإغناء لشركات العالم عبر الوطنيات التي تفضل إرسال الموارد الخام إلى مرفق مركزي في بلد آخر أو أن تكون لديها سياسة حفظ "كفاءاتها الأساسية" من استخراج الموارد ثم تجعل الموارد شبه المكررة متوفرة في السوق المحلية بسعر احتكاري (سعر توازن الاستيراد)[7] إذا كان لها موقف الاحتكار في البلد المعني. هذا أيضا يعتبر فشلا إداريا في فرض أدنى المستويات من الإغناء في اتفاق استخراج المعادن أو إنشاء سلطة تنافس؛

- **إضافة قيمة تصاعدية:** تتمحور حالات الفشل الرئيسية هنا في استراتيجيات الشراء للشركات عبر الوطنيات القائمة باستخراج الموارد وانعدام قطاع أعمال محلي مع القدرة اللازمة والوصول إلى رأس المال لاستغلال هذه الفرص وانعدام الموارد البشرية المحلية والخبرة التكنولوجية لإنشائها والمعرفة المكثفة عموما. وهناك أيضا تكون الإدارة الجيدة مهمة في ضمان حدود أدنى من محتويات عقود/رخص الموارد والاستثمار في تنمية الموارد البشرية المناسبة وتكنولوجيات التنمية؛
- **تكنولوجيا/منتجات التنمية (الهجرة الأفقية):** ترتبط هذه بصورة وثيقة بالنقطة السابقة في أنها لتعزيز قطاع الموارد، لا بد من الاستثمار المستهدف من قبل الدولة وشركات الموارد في تنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير. غير أن الشركات عبر الوطنيات تركز مواردها غالبا في البحث والتطوير في بلدان الإقليم العالمية التي لديها عادة الموارد البشرية المطلوبة والبنية التحتية للبحث والتطوير. يرى أيضا وأساسا أن الفشل الإداري هو في فرض شروط تنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير على شركات

[7] سعر توازن سعر الاستيراد هو سعر استيراد بديل للموارد في بلد معين.

الموارد وتسهيل هذه العملية من خلال استثمار الدولة في الحوافز الفنية في مجال تنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير.

إن الاستراتيجية الرئيسية للاستفادة التامة من الموارد تتمثل في النظام التنظيمي للموارد الذي يحدد مباشرة "طرق توزيع الغنائم" ويؤثر بطريقة غير مباشرة في تعميق القطاع من خلال الصلات العلوية والسفلية مع الاقتصاديات المحلية والوطنية والإقليمية. في هذه العملية، هناك على الأقل خمس نقاط تدخل هامة.

1-**مستوى/نوعية بيانات الإمكانات من الموارد**

بقدر ما يقل ما يعرف عن قيمة إمكانات الموارد بقدر ما تكون حصة الإيجارات التي يطالب بها المستثمر أعلى. وهذا ينطبق أساسا على موارد المعادن والطاقة ولكن يؤثر أيضا على الاتفاقات المبرمة بشأن الموارد الأخرى مثل المناطق الزراعية ومصايد الأسماك والأماكن السياحية.

ليست لدى معظم الدول الأفريقية خرائط جيولوجية أساسية أو على الأحسن تملك خرائط غير جيدة وهذا يزيد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين الذين يطالبون بأنظمة مواتية للغاية لأي عملية قد تنجم عنها عملياتهم. وتشمل المناهج الممكنة لتغلب الدول الأفريقية على تحديات "البنية التحتية للمعرفة" ما يلي:

- **الاستثمار المتزايد في تحسين البنية التحتية للمعرفة:** هناك عدة دراسات دلت بوضوح على ارتفاع عوائد استثمار الدول في الدراسات الجيولوجية الأساسية، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية الطبيعية، تحتاج أفريقيا والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف في بحث إمكانية الاستثمار في بنيتها التحتية لمعرفة

الموارد. ومن الحكمة أنه بقدر ما تعرف الدولة عن إمكانات قيمة الموارد بقدرها تتقوى قدرتها على إبرام اتفاق عادل حول توزيع إيجارات وفوائد المستقبل من استغلال الموارد.

- **أنظمة ضريبة الموارد المعدلة ذاتيا:** تتقوى بزيادة الربحية وبالتالي تسمح للدولة بالحصول على إيجارات طارئة في حالات انتعاش السلع وهذا بالنسبة للموارد أحسن من الضريبة المباشرة، كنسبة مئوية لأنظمة الربح. إن معدل العائد للدولة أو الربحية على أساس الأنظمة المالية، يقوم على الربح كنسبة مئوية للإيراد بدلا من الربح المباشر ولكنه شائع في أنظمة النفط والغاز أكثر منه في الأنظمة المعدنية. ولكن من مثالبه أنه يعتبر أكثر تعقيدا في تحديد أنظمة تحديد الربح المباشر ولكن يجب ألا يسبب هذا مشكلة للسلع مع الأسواق النهائية. إن المجال لخلق مسك الدفاتر يتمثل أساسا في تحديد الربح وهو مألوف بالنسبة للنظامين.

- **المزاد التنافسي "للكتل" الممكنة للموارد:** هذا شائع بالنسبة للنفط والغاز ومصائد الأسماك وأنظمة الغابات ولكن نادر بالنسبة للأنظمة المعدنية. لمعظم الأنظمة المعدنية الأفريقية أنظمة ضرائب معدنية جذابة وقابلة للتطبيق وطنيا لاجتذاب المستثمرين إلى مناطق استغلال رفيعة المخاطر بصرف النظر عن الإنتاجية النسبية (مشكلة صلاح مقياس واحد للجميع). غير أن هناك تحويلا آليا تقريبا من رخصة تنقيب إلى رخصة تعدين مما يعني أنه فور صدور رخصة التنقيب، يكون للدولة قدر ضئيل من السيطرة على نظام ضريبة التعدين بغض النظر عن انخفاض مستوى الإيداع. عموما، تكون لدى عمال المناجم فكرة أفضل عن قيمة الكتلة المحتملة أكثر من الدولة وتكون عملية المزاد التنافسي في بعض الظروف، منها فعالة

لتحقيق قيمة عادلة. بيد أنه حيث يكون هناك قدر ضئيل من البيانات الجيولوجية، يكون من غير المحتمل أن ينتج المزاد قيمة عادلة وتتم إدارة هذه المناطق على نحو أفضل من خلال استخدام نظام عائد ضريبة شفاف.

- **التفرقة بين مناطق الموارد:** يقوم هذا على الإمكانات باتباع أفضل الممارسات في قطاع النفط والغاز. يتم تقسيم بلد ما بموجب هذا النظام إلى مناطق مخاطر عالية (انخفاض البيانات الجيولوجية) ومناطق مخاطر منخفضة فوق مناطق معدنية معروفة مثل الحزام الذهبي الأفريقي وحقول الفحم، حزام النحاس لزامبيا/الكونغو إلخ). يمكن أن ينطبق نظام معدل عائد ثابت على الأول (منطقة التنقيب) بينما يمكن التخلص عن الناتج بالمزاد العلني وتشكل حصة الدولة من الإيجار (منطقة ترسيم الحدود) المعيار الرئيسي للعطاءات بغية حصول الدولة على صفقة جيدة. مع زيادة الاستثمار في المسح الجيولوجي واكتساب البيانات الجيولوجية تتم إعادة تصنيف المناطق من مخاطر عالية والتنقيب: مشروطية منخفضة، نظام معدل العائد) إلى مخاطر منخفضة (ترسيم الحدود، نظام مشروطية ضريبة عالية) والعكس بالعكس.

غير أنه تكون هناك دائما منطقة رمادية (المزاد) وأصول مجهولة (رخصة التنقيب) لموارد معروفة جزئيا. يمكن التعامل مع هذه الفجوة بخفض نوع تنقيب الشراكة العامة الخاصة[8] (الدراسة الجيولوجية) حيث إذا تم ترسيم مورد صالح للبقاء، تمنح شركة التنقيب الخاصة حقوق المشاركة عندما يتم إعلان مزاد المورد. ويتم هذا التنقيب عن النفط والغاز حيث يتم دفع تعويضات جزئية أو كلية إلى شركات المسح

[8]PPPالشراكة العامة الخاصة.

الجيولوجي مع حقوق الانضمام لأية كتل تم بيعها لا حقا بالمزاد في مناطق المسح. وسيتم تحديد حجم حقوق الانضمام المكتسبة (5% – 20%) وفقا لتكلفة ومدى برنامج التنقيب بالإضافة إلى احتمالية التضاريس الأرضية.

يحتاج تحديد معرفة وعدم معرفة التضاريس المعدنية إلى الشفافية وعلى أن يكون مبنيا على أساس جيوبياني على نحو موضوعي. وفي هذا الإطار يمكن استخدام نظم تصنيف الموارد مثل JORE (أستراليا) و SAMREC (جنوب أفريقيا) التي تتطلب أن يعطى المراقب المركزي (الشخص الكفؤ) والإشارة ولكن ينبغي على أفريقيا أن تتطلع إلى إقامة نظام قاري أو تصنيف الموارد المعدنية الأفريقية بموجب هيئة مهنية قارية (مثل مؤسسة جنوب أفريقيا للتعدين والميثالورجية (علم استخراج المعادن).

2-<u>عقود القدرة على التفاوض</u>

تهدف التدخل الأساسي الثاني إلى تعزيز قدرة الدول الأفريقية على التفاوض مع موارد الشركات عبر الوطنيات حول نظام إغناء الموارد. إن هذه المفاوضات على وجه العموم غير متماثلة إلى أقصى الحدود، حيث تعتبر موارد الشركات عبر الوطنيات عالية الجودة والمهارة وبالمقابل توجد الدولة ضعيفة إلى حد كبير. وهكذا، يتمثل أهم أحد التدخلات من جانب بعض المانحين في السنوات الأخيرة في الجهود المبذولة لتصحيح هذا الوضع غير المتماثل من خلال التعاقد مع طبقة الاسترشاديين العالميين سعيا إلى دعم الدولة هذه المفاوضات المهمة حول العقود والرخص والتطوير المشترك لقدرة الدولة الخاصة. علما بأن بنك التنمية الأفريقي منغمس حاليا في بناء القدرة الاستشارية

القانونية بغية تعزيز الدول الأعضاء إزاء مثل تلك المفاوضات التعاقدية الطويلة الأجل.

أ) في أحيان كثيرة، قد تتخذ حكومة ما قرارا (أو تؤجل) حول صفقات استقلال الموارد المهمة بدلا من أن تقدم على إبرام صفقة سيئة نظرا لإدراكها بضعف قدرتها التفاوضية الفنية والقانونية وخوفا من عدم إتقان إبرام الصفقات (مع عواقب سياسية واضحة) لا تخدم مصلحة دولة أفريقية ولا مصلحة شركة عبر وطنية. وتميل هذه العقود الخاصة باستغلال الموارد بصفة عامة إلى فترات طويلة الأمد جدا من 20 (عشرين) إلى 30 (ثلاثين سنة) (رخصة التعدين) مما يجعلها أكثر ملاءمة للحصول على صفقة أمثل من البداية،

ب)محاولة استخدام آليات ذاتية التكيف التي تغطي جميع مراحل دورات الموارد، و

ج)محاولة وضع أدوات جاهزة ومعالم في إطار الفترة حتى تتكيف مع التطورات غير المتوقعة.

إن قدرة الدولة على تحسين عملية التأجير (منح الرخص) لاستغلال أصول الموارد الطبيعية تتركز على البداية (إبرام عقود التنفيب) نظرا للصعوبة التي تواجه، أساسا في المفاوضات لإبرام العقود في مرحلة لاحقة دون إرسال إشارات سلبية للمستثمرين لطمأنتهم بشأن العقود في ظل زيادة نتائج التصورات السلبية عن خطر الاستثمار. ولذا فإن من الأهمية بمكان تحديد كافة ارتباطات الموارد المهمة في البداية (في عقد استغلال الموارد والإيجار والترخيص) حتى وإن لم يكن الاقتصاد المحلي في وضع يسمح له بانتهاز مثل تلك الفرص. وتشمل أهم الجوانب في هذا الخصوص:

- الحصول على قسط عادل من إيجار الموارد؛
- وصول الطرق الثالث إلى البنية التحتية للموارد (ولاسيما فيما يتعلق بالنقل والطاقة والمياه) على أساس تعرفة لا تيمييزية؛
- تطوير قطاع مزود الموارد المحلي والمدخلات متى كان ذلك ممكنا (ولاسيما السلع الرأسمالية والخدمات والمواد القابلة للاستهلاك) من خلال استعمال معالم المحتويات المحلية المرنة؛
- إقامة مصانع لمعالجة الموارد من خلال استعمال إضافات القيمة المرنة (الإغناء) والمعالم والحوافز والتعهد المباشر بطرح تسعيرة تنافسية لمحصلات ومنتجات الموارد في السوق المحلية لحياة المشروع؛ و
- تطوير الموارد البشرية اللازمة المحلية والقدرة التقنية من خلال الاستثمارات المنصوص عليها في برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية. ويستحسن أن يتم ذلك عن طريق الشراكة مع الدولة (سواء بواسطة التمويل المشترك أو المساوي).

3-<u>تنمية الموارد الأفريقية الجارية وقدرة الحكومة:</u>

يتمثل مجال التدخل الأساسي الثالث في إنشاء القدرة الأفريقية للمراجعة الحالية و المراقبة والتنظيم وتعزيز نظم استغلال الموارد وتحسين ارتباطات قطاع الموارد ضمن إطار الاقتصاد المحلي. وبالإمكان تيسير ذلك من خلال ضمان بعد نقل المهارات في جميع الاستشارات المعقودة في أثناء المفاوضات للحصول على الكراء والرخص بالإضافة إلى الاستراتيجية المستهدفة حول تطوير مثل قدرة حكم الموارد حاليا. ونظرا إلى قلة وجود الأشخاص الذين يتمتعون بمثل هذه المهارات في أفريقيا، ينبغي مراعاة حشد الموارد مع الدول المجاورة من خلال وضع نظام أساسي للموارد عبر الحدود (سلطات النقل ومجمع الطاقة وهيئات مستجمع المياه الخ) وإمكانية إنشاء إدارة مشتركة لوقائع الموارد العابرة للحدود وإيجاد قدرة إقليمية في إطار المجموعات الاقتصادية

الإقليمية. وبالإمكان تحسين هذه القدرة أيضا من خلال الانضمام إلى هيئات الموارد القارية والدولية للمراقبة والإشراف مثل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة[9] بين الأقران وصناعات الاستخراج ومبادرة شفافية علمية كيمبرلي[10] للتصديق على تجارة الألماس.

وإذ يتم بناء مثل تلك القدرة الأفريقية، ينبغي مراعاة الاستعانة بالمصادر الخارجية فيما يتعلق ببعض المهام التنظيمية والمراجعة والمراقبة مثل مراجعة عوائد ضريبة شركة الموارد ولكن في ظل أحكام نقل المهارات. إن العنصر الأساسي في تحديد ما إذا كانت موهبة الموارد لعنة أو بركة، يتوقف على مستوى قدرة الحكم ووجود مؤسسات قوية جدا. بيد أن هذا يشكل وضع "الفرخة والبيضة" للدول الأفريقية، وعليه، فإنها متخلفة تحديدا لضعف حكمها ومؤسساتها. بل لا توجد بكل وضوح طرق لتفادي هذا اللغز ولكن يمكن القول جدلا بأن الجو الدولي قد تحسن لكسر دائرة بلية الموارد. وتشمل العناصر ما يلي:

- إن العالم اليوم يزداد عولمة في ظل زيادة وجود مراقبة عولمة وطرائق منظمة مثل: منظمة التجارة العالمية واتفاقية كيوتو واتفاقية الإطار التابعة للأمم المتحدة[11] ومبادئ اتفاقية إكواتو المصرفية؛
- فساد الحكومات الأفريقية أصبح الآن جريمة في معظم البلدان المتطورة (غالبا ما كانت الضرائب القابلة للخصم)؛
- إن نهاية الحرب الباردة أعطت القوى الكبرى أقل الأسباب لدعم الحكومات الأفريقية الفاسدة لأسباب (مناهضة الشيوعية) سياسية؛
- يوجد تحت إشراف أكبر على أنشطة موارد الشركات عبر الوطنيات في الدول الأفريقية من جانب المجتمع المدني حيث يصدر معظمها الآن

---

[9] NRM: الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.
[10] EITI: مبادرة شفافية لصناعات الاستخراجية.
[11] UNFCCC: اتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ.

تقريرا عن التنمية المستدامة مبنيا على أساس الخطوط العريضة الواردة في التقرير العولمي؛

- تمت حيز كاف للمجتمعات المحلية والنقابات والحكومات المحلية للمشاركة في عملية استغلال الموارد والإشراف بموجب المعايير الجديدة لإعداد التقرير (خط الحد الأدنى) "تقرير التنمية المستدامة" تقييم التأثير الاجتماعي[12] وخطة العمل الاجتماعي)[13] ؛
- تمت نظم جديدة للموارد العالمية ومراقبة صافي الموارد مثل صناعات الاستخراج وعملية كيمبرلي و (مبادرة الشفافية في صناعة الإنشاءات) التي أطلقت مؤخر؛
- هناك نظم إقليمية وإقليمية فرعية جديدة للمراقبة وتقييم الحوكمة مثل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي بإمكان البلدان الانضمام إليها؛ و
- صعود نجم الصين والهند وأسواق الموارد والمستثمرين قد أتاحت للدول الأفريقية خيارات أكثر مما كان متاحا لها بموجب الهيمنة الغربية والاستعمارية والاستعمار الجديد.

ومن الواضح أن ليست هناك استراتيجية "مقياس واحد يناسب الجميع" لتعزيز حكم الموارد والمؤسسات الأفريقية. ومع ذلك، يوجد عدد قليل من الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها مثل الانضمام إلى البروتوكولات الدولية (على سبيل المثال). الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وصناعات الاستخراج ومبادرة الشفافية وإقامة المؤسسات المهمة بغية تيسير الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك:

- القضاء المستقل واستخدام البروتوكولات الإقليمية والدولية؛

---

[12] SIA: تقييم الأطر الاجتماعي.
[13] SAP: خطة العمل الاجتماعية.

- سلطات المنافسة المستقلة والإندماج في الكتل الاقتصادية الإقليمية (مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية) سعيا إلى زيادة حجم السوق وقدرة السوق على التنظيم الذاتي للمنافسة؛
- وسائل تنظيم البنى التحتية (النقل والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية) وحشد الموارد الوطنية المحدودة من خلال الأدوات التنظيمية العابرة للحدود (الهيئات القارية وسلطات النقل ومجمعات الطاقة الخ)؛
- المؤسسات التعليمية العليا شبه مستقلة (الجامعات والكليات) وربط هذه المؤسسات بالمؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى؛
- مؤسسات التطوير الفني (البحوث والتنمية) مع القطاع الخاص (الشراكات العامة والخاصة) كما توجد هناك مشاريع (البحوث والتنمية مع الدول المجاورة التي بالإمكان المساعدة في تجميع كتلة مهمة لتطوير التقنية والمنتج)؛
- أسواق رأس المال المحلية المستقلة (البنوك والبورصة) وأسواق السلع وهنا أيضا ستعمل المؤسسات الإقليمية على زيادة قابلية البقاء بزيادة حجم السوق؛
- تطوير المؤسسات المالية ولاسيما فيما يتعلق بدعم الشركات الجزئية[14] والكلية (الوصول إلى رأس المال والمهارات) على الرغم من أن التجربة الأفريقية فيما يتعلق بتطوير المؤسسات المالية لم تكن إيجابية بصفة خاصة. وقد يكون للمؤسسات الإقليمية أو القارية معنى أكثر فيما يتعلق بحشد الموارد لإيجاد سوق أوسع وإشراف معزز؛
- بيد أن أهم مؤسسة هي هيئة منح الرخص والمقاولة لاستغلال الموارد التي ستستفيد من المجموعات الإقليمية الوطنية والقارية (الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للاتحاد الأفريقي

[14] SMME: المشاريع الصغيرة المتوسطة الحجم.

والإشراف الدولي على صناعات الاستخراج ومبادرة الشفافية وعملية كيمبرلي).

موارد الشركات عبر الوطنيات "التبادل التجاري"

سعيا إلى الحصول على رأس المال والمهارات على نحو أسرع، اختارت معظم الدول الأفريقية تشجيع رأس المال الأجنبي بدلا من الاعتماد غالبا على التنمية الأهلية لشركات الموارد المحلية. غير أنه في النهاية استطاع قطاع الموارد الذي يسيطر عليه رأس المال الأجنبي[15] (الشركات عبر الوطنيات وشركات الموارد الصغرى) شركة الموارد الحديثة بما لا يستطيع البقاء سياسيا أو على الأقل --- عنه إشكالية. إضافة إلى ذلك، فإن رأس المال المحلي على وجه العموم أكثر احتمالا أن يربط قطاع الموارد المهمة بالاقتصاد المحلي للأسباب التالية:

- معرفة أفضل بغرض التوريدات والأسواق المحلية نظرا لوجود شبكات محلية أفضل؛
- الافتقار إلى شبكة شرائية عالمية (وفقا للشركات عبر الوطنيات) المشار إليها أعلاه التي تشجع الشركة المحلية على البحث عن فرص التوريدات المحلية مثل الجيروالكربون المنشط (من أصداف جوز الهند) لتصنيع الذهب (وتستورد هذه المواد غالبا الشركات عبر الوطنيات في الدول الأفريقية المنتجة للذهب على الرغم من توافر الحجر الجيري وأصداف جوز الهند)؛
- الافتقار إلى مرافق معالجة الموارد العالمية (المستفيدين) كالشركات عبر الوطنيات المشار إليها أعلاه يستوجب قيام رأس المال المحلي بالاستثمار

[15] VRC: شركة موارد صغيرة.

في المرافق المحلية للحصول على إضافات القيمة كما يحدث في بعض بلدان الشمال؛

- الافتقار إلى الاستراتيجية الاعتبارية لاستغلال الموارد "حفر القذارة" "لب الاختصاص" (وفقا لمعظم الشركات عبر الوطنيات وشركة الموارد الحديثة التي تركز حصريا على استخراج الموارد وتحرم الدولة الأفريقية من فرص استخدام الموارد وصناعات المورد. ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية كان ثمة ميل نحو تنامي تنويع الكتل (سعيا إلى بناء قاعدة رأس المال الاعتبارية الضرورية بالنسبة للمشاريع الكبرى) في العديد من البلدان النامية مثل: "زايبتسو) في اليابان و"الشاييول" في كوريا و "نادي بومبي" في الهند وبيوت "التعدين المنوعة" في جنوب أفريقيا وزيمبابوي. وبمرور الوقت، أصبحت هذه التدابير تميل نحو التفكك لتشكل شركات صناعية متخصصة معينة. وغالبا ما يؤدي إعادة ترتيب قائمة معظم الشركات الكبرى العالمية المنوعة إلى التعجيل بتفكيكها إلى بورصات عالمية صغيرة رئيسية حيث يتم ذلك بموجب ضغط هائل لحل الأنشطة الرئيسية والمخلص منها وذلك لتحقيق قيمة صاحب أسهم البورصة مع وجود أكبر لأصحاب البورصة الدولية (المؤسسة)؛
- الافتقار إلى التقنية وقدرة تنمية الموارد البشرية (البحوث والتنمية) البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية خارج الدولة الأفريقية في عالم الأقلية (وفقا للشركات عبر الوطنيات)، يوجب على رأس المال المحلي تطوير التقنية (البحوث والتطوير) والمهارات في المؤسسات المحلية أو المنزلية؛و
- ختاما، أحيانا، تكون الإرادة الغرزية قادرة على تنمية الاقتصاد المحلي: عنصر "الوطنية" رأس المال (كثيرا ما يعززه تأثير أكبر من جانب الدولة والجمهور على الشركات).

إن الدولة الأفريقية، لأسباب عديدة متنوعة وقد تكون من خاصية البلد، يتميز بوجود قطاع أعمال محلي ضعيف للغاية. ويجعله هذا أكثر

الأوقات غير قادرة على تحقيق العديد من فرص قطاع الموارد على نحو أكثر فاعلية (سواء في إطار قطاع الموارد أو ضمن ارتباط القطاعات). وفي معظم الحالات من حيث خاصية البلد، يتم التركيز على الاستراتيجيات الخاصة برأس المال المحلي المتنامي للاستفادة من فرص الموارد المتاحة التي تدعوا الحاجة الملحة إلى تطويرها ولكن ثمة أيضا استراتيجيات عامة تستحق الذكر وإن قلت.

- الوصول إلى رأس المال (الائتمان) قد يكون أكثر الصعوبات انتشارا التي أثبتها التجارب حتى الآن في إطار الأعمال الأفريقية وإضافة إلى تيسير نظام مصرفي مستقل وقوي، فإن مؤسسات التنمية المالية المحلية والإقليمية تستطيع أن تلعب دورا مهما. إن مؤسسات التنمية المالية المتمتعة بصلاحية صاحب الأسهم وانتفاء التدخل السياسي في الإدارة اليومية كان لها أثر إيجابي على تنمية رأس المال المحلي. بيد أن من المستحسن أن يتم إنشاء مؤسسات تنمية مالية متخصصة في التنقيب ومتمتعة بمهارات علوم الأرض كشرط ضروري للدخول في شراكة مع شركات الموارد الحديثة المحلية في مشاريع التنقيب ذات المخاطر الكبيرة على غرار ما حدث في كوبيك في الستينيات حيث تم إنشاء مؤسسات تنمية متخصصة بهدف بناء رأسمال تعديني للناطق الفرنسي المحلي؛
- الدخول في شراكات مع الوكالات المتعددة الجنسيات والمانحة، بالإضافة إلى المنظمات الخيرية التي أصبحت الآن معروفة على نحو متزايد باعتبار، رأسمال ذي مخاطر ومزود مهارات في أفريقيا ولاسيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- يتيح استقرار الاقتصاد الكلي توقعات أكبر ويعمل على تخفيض كلفة رأس المال لرجال الأعمال الجدد وكثيرا ما يتم تيسيره من خلال التكامل الإقليمي في شكل تبني المجالات النقدية المشترك والاتحادات الجمركية

بالإضافة إلى الأحكام الدستورية التي تجعل من الصعوبة بمكان للأنظمة المستقبلية أن ------ أو تفرط؛

- الوصول إلى المهارات من جانب كل من رجال الأعمال والعاملين في الشركات المحلية الجديدة على جانب كبير من الأهمية وبالإمكان تعزيزه من خلال شراكات مع المؤسسات المتعددة الجنسيات (مجموعة البنك الدولي) ووكالات الأمم المتحدة ودول الجوار والوكالات المانحة ذات الصلة؛
- الوصول إلى تكنولوجيا مهم وبالإمكان تيسيره من جانب مؤسسات التعليم العالي شبه المستقلة وهيئات البحث والتطوير ومن خلال تكنولوجيا الشراكات مع الشركات عبر الوطنيات المحلية التي تواجه تحديات تكنولوجية مماثلة؛
- الوصول إلى البنية التحتية اللازمة هو الآخر مهم ويمكن تعزيزه من خلال أحكام الوصول الحر إلى البنية التحتية المتطورة من خلال مؤسسات التنمية المالية (الشركات عبر الوطنيات)؛ و
- ختاما، لو قيل جدلا، إن وسيلة لبناء رأس المال المحلي مشاركة المستثمرين الأجانب في الموارد الذين يمتلكون رؤوس الأموال اللازمة والمهارات والخبرات ولكنهم ليسوا مبالين طبيعيا إلى تيسير نماء المنافسين المحليين. ولذا، يحتاج ذلك إلى إضافته في تراخيص عقود التنقيب من خلال الأحكام مثل ما تم إدراجه في "ميثاق التعدين" لجنوب أفريقيا الذي شمل ما يلي:
  - تنمية المهارات المحلية؛
  - أهداف مكونات العاملين المهنية والإدارية المحلية؛
  - الأهداف الشرائية المحلية؛
  - الإنصاف إلى الأقلية المحلية (أهداف الملكية)؛
  - أهداف الإغناء المحلية والمعالم؛
  - أهداف وحوافز البحث والتطوير المحلية؛ و

- إنشاء أموال لرأس المال لتنفيذ مشروع محلي.

كما تمت الإشارة إليه أعلاه، إن قدرة الدولة على فرض شروط تتركز في بداية العملية (عندما يتم منح رخصة استغلال الموارد). ولذا من الأهمية بمكان أن يكون العقد صائبا من البداية تجنبا للعودة إلى مفاوضات مملة في مرحة لاحقة.

4-**تعزيز القدرة على إدارة الثروة المعدنية**

كانت إحدى الآليات التي يمتلكها البلد المضيف في الماضي سعت إلى امتلاكها، كراء المعادن الذي تم من خلال إنشاء شركات التعدين للدولة. وعلى الرغم من أن هذا المسلك لم يعد صكا مفضلا للتطبيع، ما زال البعض منه موجودا حتى الآن. وفي كثير من البلدان، تمت خصخصتها أو التخلص منها وكثيرا ما يقال جدلا بأن استثمار الحكومة في مشاريع التعدين يعرض الأموال العامة لخطر لا ضرورة له وأن الحكومة المضيفة التي تمتلك أسهما في شركات التعدين وإن تكن مجانا، لا تدر بفوائد كبيرة ما لم تعلن أرباحها على نحو منتظم. إن هذا القرار الذي يرمي إلى ما يجب القيام به بالنسبة لأية حالة معينة يجب اتخاذه في سياق معين بدلا من اللجوء إلى الأسلوب الدوغماتي أو توكيد الرأي والقطع به أو لا تتعدى المسألة اتباع نمط فقط.

أصبحت الآن المشاريع التعدينية التي تمتلكها الدولة كليا تقل تدريجيا في أفريقيا وكذلك في معظم دول العالم النامي. ومن المعلوم أكثر فأكثر الآن في النظم التعدينية أن الدولة أو المجتمع لا يقبض إلا أقلية فقط من الفائدة في المشروع التعديني. وقد يدفع مثل تلك الفائدة إما مباشرة أو من الأرباح حين تعلن. وفي حالات أخرى، لا يكون ثمة دفع مباشر

ويمثل المبلغ المخصص جزءا بكل بساطة من الحصة العامة للفوائد. وهنا من الضرورة أيضا أجزاء التقييم على نحو ملموس فيما إذا كانت المشاركة المبنية على الإنصاف مجرد قطعة رمزية فقط (أحيانا تكون باهظة) أو أعطت ثمارها ذات المعنى. وعلى وجه الخصوص، ينبغي مقارنة مثل تلك المشاركة مع صكوك أخرى مثل الرسوم. توافق كثير من الدول الآن على أن معظم ما تم تحقيقه بواسطة ملكية مشروعات التعدين بالإمكان إنجازه عن طريق العملية التنظيمية أو السياسية ووثائق الموازنة. ويتبنى هذا الرأي على التصور بأن الدولة لا تجد أمامها أية صعوبة في اجتذاب المستثمرين الخاصين ولكنها غير قادرة على جمع الأموال اللازمة ولا يوجد لديها أشخاص يتمتعون بالمهارات الإدارية والفنية الضرورية للدخول مباشرة في مهمة التعدين. إلا أنه، من ناحية أخرى، إذا قامت الدولة بمعالجة الموارد الضرورية، إذن، في هذه الحالة بالإمكان أن تقوم بالاستثمار في عملية مربحة ذات طابع تجاري صرف. كما هو الحال بالنسبة لبتسوانا، شركة ماس تمتلكها بالتساوي، دي بيرس وحكومة بوتسوانا. وبالمثل، فإن أمة بافوكيج الملكية في جنوب أفريقيا توفر مثالا لمجموعة يبدو أنها أبلت بلاء حسنا للغاية في ظل مشاركتها في عمليات التعدين التي تجري في أراضيها.

إن محاسبة الإيرادات التي تدفع إلى الحكومات من مشروعات التعدين أصبحت مسألة ذات أهمية في الحكم. إن حملة "أنشر ما تدفع" التي أطلقت من جانب مجموعة المنظمات غير الحكومية ومبادرة شفافية مشتقات الصناعات التي ترعاها الحكومة البريطانية هي مبادرات مشهورة ساعدت في الاحتفاظ بهذه المسألة في مقدمة الأجندة الدولية. ويجري دعم كليهما الآن من جانب الحكومات والوكالات المتعددة الجنسيات والشركات ومجموعات المجتمع المدني. إلا أنه في ذات الوقت، ينبغي التنويه إلى أن كثيرا من الحكومات الأفريقية ما زالت

حتى الآن متخوفة من تبني مبادئ مبادرة شفافية مشتقات الصناعات والحملات الأخرى ذات الصلة.

حيث ظل اهتمام صناع السياسة الوطنية منصبا على عدالة تخصيص الفوائد بين مستثمري التعدين والدولة المضيفة على وجه العموم. إن الاهتمام يزداد الآن نحو الفوائد التي تم تحصيلها من جانب المجتمعات حيث تتم عمليات التعدين تأكيدا على أن يتحقق التوازن بين المصالح على المستوى المحلي والوطني. إن الفوائد الخاصة بالمجتمع المحلي قد ترد في أشكال متعددة بما في ذلك الإيرادات التي تدر على المجتمع نظرا لموقعها (رسوم العقارات وكراءات الأراضي والفوائد التي تعود على المجتمع). باعتبارها أنصبة له من إيرادات الحكومة المركزية التي تحصلت من التعدين وفوائد غير الدخل مثل التوظيف للمواطنين المحليين والمساعدة نحو صحة المجتمع والمؤسسات التعليمية والوصول إلى الاستفادة من البنية التحتية للمناجم من جانب الجمهور العام الخ.

إن الانشغال الرئيسي لصناع السياسة المعدنية في البلدان النامية يتعلق بالترتيبات لتخصيص الأنصبة من إيرادات الحكومة المركزية المعدنية إلى مجتمعات التعدين وإدارة النقود التي تم اعتمادها. إن أهم مسألة تدعو الحاجة إلى معالجتها فيما يتعلق بالإيرادات التي ترتد على المجتمعات (تماما كالإيرادات التي تبقى عليها الحكومة المركزية) هي كيف يمكن استخدام وإدارة النقود. بما أن الودائع المعدنية لها حد للبقاء تنتهي لديها، فإن اقتصاد أي مجتمع محلي يعتمد بصورة جوهرية على التعدين بالإمكان، مع مرور الوقت، أن ينتهي إلى التوقف إذا كان استخدام وإدارة نصيب المجتمع من الإيرادات لم يخطط لها بإحكام. إن التنويع الاقتصادي بغية تجنب إنشاء مجتمعات تعدينية تتحول إلى مدن أشباح بعد استنفاد المعادن، هو تحد رئيسي. تدعو الحاجة إلى إيلاء

اهتمام خاص بتدريب هذه المجتمعات في إدارة الإيرادات وتعزيز قدرتها على الشروع في مفاوضات جدية مع كل من الحكومة والقطاع الخاص والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية في فترة ما بعد التعدين وتهيئة الهيكل الأساسي أو البنى التحتية.

توجد ثمة مشاريع متعددة للدولة الأفريقية المديرة أو الإيرادات المعدنية التابعة للمجتمع في العديد من البلدان. ومن أمثلة تلك المشروعات صندوق ألاسكا الدائم (قائمة على إيرادات النفط) وصناديق الائتمان التي تم إنشاؤها في جزيرة ناورو، تم تمويلها من إيرادات الفوسفات. إن المشروع لتخصيص وإدارة ومراقبة الإيرادات من خطوط أنابيب تشا – الكاميرون يتضمن فكرة تخصيص أنصبة الحكومة من الإيرادات. "لفائدة الأجيال القادمة" وثمة جانبان آخران من مكونات المشروع بإمكانهما توفير نموذج للمشاريع المعدنية الأفريقية الأخرى:

أ) تخصيص نسبة مئوية من الإيرادات لتمويل القطاعات الأولوية المحددة من الاقتصاد الوطني و ب) بعد وجود لجنة إشراف (مع عضوية من الخدمة العامة والمجتمع المدني) لإدارة ومراقبة الإيرادات المدفوعة في الصندوق. وبدأ المشروع توافي عملياته وسيكون من المهم أن نرى كيف يؤدي المشروع أعماله على أرض الواقع.

قد توجد ترتيبات خاصة وتفاهمات بين شركات التعدين والمجتمعات المحلية المعنية التي بإمكانها أن تعمل جديا على دعم تنمية المجتمعات. وتشمل هذه الترتيبات الاتفاقات حول وصول الجمهور العام إلى مرافق معينة للمناجم والبنية التحتية (خطوط الكهرباء والطرق الخ) والمساعدة في بناء وتشغيل المرافق التعليمية والصحية والاتفاق حول أفضلية العمالة في الوظيفة المحلية وحول التعاقد على الخدمات مع الشركات

المحلية الأهلية. وعلي سبيل المثال، فقد دخلت شركات التعدين في مناجم الذهب الواقعة في بحيرة فيكتوريا في تنزانيا في مثل هذه الأنواع من اتفاقات تنمية المجتمع مع السلطات المحلية. وقد توافق شركة تعدين أيضا على توفير بعض الهياكل الأساسية للمجتمع في مقابل قيد للضرائب.

التحديات الرئيسية الأخرى التي يلزم على صناع السياسة أن يواجهوها تشمل أ) خلق واستبقاء الثروة المعدنية دون التفريط في الاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية وضمان إطار تنظيمي يشجع على إنشاء المعادن ب) استثمار الإيرادات المعدنية للتأكد من ديمومية الثروة وج) تعزيز الحكم وسياسة الاقتصاد الكلي سعيا إلى معالجة مشاكل مثل المرض الهنولندي والسعي إلى الكراء والفساد وتأثير استغلال الموارد الطبيعية على النزاع والآثار الخارجية مثل أسعار السلع غير المستقرة.

كثيرا ما كانت لازدهار الموارد آثار سلبية على الاقتصاد المحلي يطلق عليها على وجه العموم "المرض الهولندي" وتمت ملاحظة هذه في أعقاب إزدهار الغاز الطبيعي في هولندا في الستينيات. وتشمل:

- تعزيز الحساب الحالي نتيجة للازدهار، أدى إلى زيادة كراءات الموارد التي تميل إلى تقوية العملة المحلية مما جعل القطاعات الأخرى أقل تنافسا ولاسيما القطاعات الصناعية التي تقلصت مؤدية إلى إمكانية انعدام التصنيع؛
- امتصاص رأس المال المحلي المحدود والموارد البشرية في ازدهار قطاع الموارد الذي أدى إلى إفقار القطاعات الأخرى وبالتالي المتزايد من جانب الاقتصاد الكلي على قطاع ازدهار الموارد؛

- عدم الاستقرار المالي نتيجة للهبوط المفاجئ في إيرادات الدولة (الازدهار/ انفجار المورد) بنهاية الدورة التي يستحيل مواءمتها بالتقلصات الملازمة لإنفاق الدولة التي في المقابل نجمت عن عجز في ميزانية الدولة وزيادة اللجوء إلى المديونية والضغط التضخمي على العملة المحلية. وتعتبر هذه صورة دقيقة إلى حد ما عما وقع في زامبيا في الثمانينيات مع هبوط أسعار النحاس.

الاستراتيجية التي تستخدم عادة هي المحافظة على الإيجارات غير المتوقعة في صندوق "إقرار" أو مستقبل حر وبناء وعدم توسع الدولة في الإنفاق على نحو سريع بناءا على زيادة دخل الموارد ثم يجري استثمار هذه الأموال بصورة عامة من خلال سلة متنوعة من وثائق الاستثمار (الإنصاف والسندات وأسواق الأوراق النقدية الخ) التي ستوفر تدفقات للإيراد في السنوات القادمة مثل "الصندوق الترويجي المستقبلي". إلا أنه بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية قد يحسن تخصيص جزء من هذه الأموال في خدمة مشاريع توفير البنى التحتية الطويلة الأجل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، الخ...). ستساعد تلك في تعزيز تنافسية القطاعات الأخرى (التنويع). وسيعمل هذا على تغذية ربع الازدهار بالقطرات في الاقتصاد من جديد خلال فترة 10 – 20 سنة (عشر – عشرين سنة) وبإمكانه نظريا تحسين أثر الصدمة الناتجة عن تدفق العملات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) والميزانية الوطنية. إلا أنه من الصعوبة بمكان إلى حد أقصى أن تقاوم دولة فقيرة متطلبات شعبها للحد من الفقر فورا ولكنه غير قابل للاستدامة. ولذا فإن مثل تلك السياسات المالية تحتاج إلى تضمينها في القانون بموجب أحكام تجعل للحكومة الشعبية في المستقبل صعبا أن تستخدم الأموال الحرة في شراء شعبية قصيرة الأمد.

إن مثل ذلك الاستقرار أو صناديق المستقبل ستحقق بعض الآمال في توفير "الإنصاف الحكومي البيني" حول استخراج الموارد غير القابلة للتجديد حيث إن أجيال المستقبل سيكونون المستفيدين من الاستثمار في دعم البرنامج الهيكلي الوطني. إن إعادة التغذية بالقطرات لإيرادات الازدهار ستيح وقتا لتطوير شركات المقاولة للبنى التحتية المحلية (الإنشاء والهندسة) بالإضافة إلى شركات الموردين (الاسمنت والقضبان والمعدات الخ) بدلا من الاعتماد حصريا على المقاولين والموردين الأجانب (الواردات) بالنسبة للدولة الأفريقية التي لا تتوافر لديها فرص تزويد البنى التحتية الطويلة الأمد بالإمكان استخدام جزء من الأموال الحرة في إعادة استثمارها في الأموال الإقليمية والقارية (مثل الصندوق الأفريقي لتنمية البنى التحتية PAIDF)[16] الذي سيوفر إيرادات المستثقبل للدولة بالإضافة إلى تيسير نمو الأسواق الإقليمية لمنتجات البلد وتخفيض كلفة المنتجات الإقليمية واللوجستية لوارداتها المستقبلية.

5-<u>معالجة صعوبات البنى التحتية الأفريقية</u>

تواجه استراتيجية التنمية المبنية على الموارد صعوبة حادة على وجه العموم في كثير من الدول الأفريقية وذلك بسبب الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة (ولاسيما النقل والطاقة) لتحقيق إمكانية الموارد الطبيعية، وينطبق هذا حقيقة بصورة خاصة على البلدان المصورة وعلى العموم، فإن تكاليف اللوجستيات النسبية الأفريقية تقدر بـــ250% من المتوسط العام وذلك لأن:

[16]PAIDF: أنشئ الصندوق الأفريقي لتنمية البنى التحتية من قبل صناديق المعاش للدول الأفريقية لتنمية القارة وتوفير إيرادات مستقبلية لصناديق المعاش.

- أفريقيا أرفع القارات عن سطح البحر (لديها القليل من الأنهار القابلة للملاحة) و93% من أفريقيا في المناطق الاستوائية (منطقة التلاقي الاستوائي البيني – الترسبات العالية (ITCZ)[17] التي أدت إلى ارتفاع كلفة توفير البنى التحتية والعمليات والصيانة (O&M)[18]؛
- البلقنة الأوروبية غير المترابطة أدت إلى جعل كثير من الدول الأفريقية محصورة (الاساحلية)؛
- لا تتمتع أفريقيا إلا بـــ10% من الأرض في نطاق 100 كيلو متر من الساحل (cf. 18% من دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية) و27% لأمريكا اللاتينية؛ و
- 21% فقط من شعوبها يعيشون ضمن نطاق 100 كيلو متر من الساحل (cf. 69%) لمنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية و 42% لأمريكا اللاتينية.

نظرا لهذه الصعوبة كانت موارد كثير من الدول الأفريقية عرضة للانقطاع ولا يمكنها حاليا أن تستغل وكمشاريع منفردة لا تستطيع استيعاب التكاليف الباهظة التي تتطلبها البنى التحتية اللازمة نظرا لعدم كفاية الربح. ومع ذلك، إن مجموعات من المشاريع أو عدد قليل من مشاريع الإيجار المرتفع (عموما تتمثل في المعادن والطاقة) بإمكانها في كثير من الحالات أن تعزز جماعيا الاستثمارات في البنية التحتية بموجب عقود "استخدم أو دفع" مع مزودي البنى التحتية. ويتطلب مثل تلك التعبئة من الاستخدام عادة التعاون عبر الحدود لأن مناطق الموارد نادرا ما تراعى الحدود السياسية.

[17] ITCZ: منطقة التقارب الاستوائي.
[18] O&M: العمليات والصيانة.

ونتيجة لذلك، إن الموارد الهائلة المحتملة لصالح أفريقيا بالإمكان تحقيقها من خلال ممرات التنمية المتكاملة بين الدول (الملحق 2) بدلا من تدافع أو زحف استعمار آخر على الموارد.

خامسا: <u>إطار للعمل:</u>

إن الإطار للعمل (انظر أدناه) يحدد في المصفوفة ما تدعو الحاجة إلى القيام به على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية و القارية من أجل تنفيذ رؤية التعدين في أفريقيا. وتم تحديد ثلاث مراحل لتنفيذ وهي: الفترة القصيرة الأجل (حتى 5 سنوات من تاريخ اليوم الذي تم تبني الرؤية فيه) الفترة المتوسطة الأجل (5 – 20 سنة) والفترة الطويلة الأدوار والمسئوليات وإسنادها إلى اللاعبين الرئيسيين وينبغي أن ينظر إلى الإطار على أنه وسيلة دينامية نشطة ومتجاوبة مع الإطار المحلي ومرحلة تطور الاقتصاد المعدني. إن هذه المسارات نحو تحقيق الرؤية على المستويين القطري والإقليمي الفرعي تختلف عن بعضها البعض. وعلى الرغم من ذلك، فإن على أفريقيا أن تحقق هدفها النهائي من التصنيع والتنمية عن طريق العمل الجماعي.

1- الإجراءات الجارية خلال كافة فترات تنفيذ الرؤية			
* بناء القدرة – تنمية الموارد البشرية (الفنية والتفاوض والأعمال وأسواق السلع) والدعم المؤسسي الحالي وإقامة المؤسسات الجديدة المطلوبة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية)			
* البحث والتطوير الذي يهدف إلى تطوير القدرة المحلية دعما لجهد التصنيع؛			
* الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وأصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين؛			
* إشراك الشركاء في التنمية مثل بنك التنمية الأفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي الخ وأصحاب المصالح الآخرين على مستوى القارة مثل AMP ونقابات المنتجين؛			
* مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقيام بمهام الاستعراض القاري لأداء البلدان والأقاليم الفرعية بخصوص تطبيق المعايير والاستراتيجية الخ التي تم تبنيها.			
2- الإجراءات ذات الصلة التي تتخذ خلال الفترة			
الأهداف:	**الأجراء ذات الصلة**		
	المستوى القطري	**مستوى المجموعات الإقليمية الاقتصادية**	**مستوى القارة**
الفترة القصيرة الأجل 5 سنوات			
دعم الموارد الطبيعية الحكم (إدارة مشاركة أصحاب المصالح من خلال فترة دورة الحياة المعدنية كلها؛ تعزيز إدارة نقل المدفوعات).	التركيز على مبادئ مبادرة الشفافية حول المشتقات الصناعية وعملية كيمبرلي للمصادقة؛ مشروع السياسات الوطنية والقوانين والنظم وتشجيع إقامة هيئات إشرافية وإشراك اللجان المستقلة في مراقبة مشاريع التعدين وبحث لامركزية/توزيع	الإسراع في مواءمة العمليات على المستوى الإقليمي الفرعي.	إضافة الميثاق الوطني للموارد في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

	الإيراد المعدني وبناء القدرة على إدارة الإيراد المعدني من المؤسسات الوطنية والإقليمية الفرعية.		
تشجيع الإنصاف فيما بين الأجيال		دراسة استخدام صناديق الأجيال المستقبلية وصناديق الإقرار ودمج التعدين في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.	
تعزيز التركيب المؤسسي ودعم القدرة على تنفيذ الرؤية	تطوير التوافق المبنى على قاعدة عريضة حول الحاجة إلى مقارنة متكاملة لتنمية الموارد المعدنية ونشر المعلومات ورفع مستوى الوعي وبناء القدرة على تيسير تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا وإقامة لجان وزارية (التعدين والمالية والصناعة والتجارة والبنى التحتية والتعليم والعلوم والتقنية الخ) لتنفيذ الرؤية وتثقيف وكالات الأشراف مثل البرلمانات وصناع السياسة ومنظمات المجتمع المدني، الخ..	نشر المعلومات رفع مستوى الوعي وبناء القدرة علىتيسير تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا	على مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تولي استعراض أداء البلدان والأقاليم الفرعية في تطبيقها المعايير والاستراتيجيات الخ التي تم تبنيها. وبصدد استعراض خطة جوهانسبرج لتنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. كان على الدول الأعضاء تقديم موقف مشترك حول التعدين (بناءا على الرؤية) خلال المؤتمر حول التنمية المستدامة الوشيك من 2010 – 2011 اجتماعات التنفيذ والسياسة وتعبئة الدعم الدولي لتنفيذ الرؤية.

تشجيع إقامة لجان حرفية مرنة صغيرة ومتوسطة	إضفاء الصبغة الرسمية على اللجان الحرفية الصغيرة والمتوسطة ورفع مستوى البرامج لرفع درجة المعرفة والمهارات لتكنولوجيا القطاع الحرفي الصغير أو المتوسط والتركيز على القطاع الحرفي الصغير والمتوسط وإدخاله في استراتيجيات الحد من الفقر وضمان المساواة بين الجنسين وإنهاء عمالة الأطفال والحث على الشراكة مع الحكومة والحجم الكبير من التعدين لتيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمهارات والمعرفة والأسواق وتعزيز نقابات الحرفيين الصغيرة والمتوسطة.	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية مواءمة سياسات الحرفيين من الفئات الصغيرة والمتوسطة والقوانين والنظم والمعايير والمدونات	على مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع مجتمعات التعدين على النطاقين الصغير والمتوسط لتشجيع تنفيذ رؤية ياوندي حول الحرفيين على النطاقين الصغير والمتوسط وقيادة المبادرات لإضفاء الصبغة الرسمية عليها ورفع مستوى المهارات والمعرفة والممارسات في الحرفيين على النطاقين الصغير والمتوسط وعلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بذل الجهود في تطوير السياسات القارية والقوانين والنظم والمعايير والمدونات لتعزيز قطاع الحرفيين على النطاقين الصغير والمتوسط.
التقدم نحو العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة	المبادرة لتمكين المرأة من خلال دمج التوازن بين الجنسين في السياسات التعدينية والقوانين والنظم	اعتماد وتنفيذ المواثيق الإقليمية الفرعية لقطاع التعدين حول الجنسين	على مفوضية الاتحاد الأفريقي اعتماد وتنفيذ المواثيق القارية حول الجنسين لقطاع التعدين.

	والمعايير والمدونات		
تعزيز قوة أو سلطة التفاوض لأفريقيا	المفاوضات وإعادة المفاوضات حول العقود وتحسين نتائج تطوير التعدين وبناء وتعزيز القدرة التفاوضية للمسؤولين العامين من خلال التدريب والرحلات الدراسية والبحث الخ. تدريب مسؤولي الحكومة حول تسويق المعادن وضرائب التعدين والمحاسبة.	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تدعم تطوير القدرة على بناء برامج المعرفة حول المفاوضات بشأن عقود الموارد. على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تشجيع إقامة تبادلات السلع الإقليمية الفرعية.	على مفوضية الاتحاد الأفريقي تبني مسار تنمية مستدام والتقدم لدعم مواءمة العقود على المستوى القاري وعلى بنك التنمية الأفريقي بواسطة تسهيلات للدعم القانوني الأفريقي لتعزيز بناء القدرة على مفاوضات العقود وضرائب التعدين والمحاسبة وتيسير الوصول إلى مراكز الامتياز والخبرات حول الموضوع. وعلى الهيئات الدولية الأخرى بما في ذلك الأمم المتحدة أن تحذو حذوها. وعلى مفوضية الاتحاد الأفريقي دعم إقامة تبادلات السلع القارية.
تعزيز قيادة مادية وسليمة ومسؤولة للتعدين	تحسين نظم تقنين التعدين وتبنى أعلى المعايير البيئية والاجتماعية والمهنية والأمنية والصحية وتعزيز قدرة التنفيذ.	على المجموعات الاقتصادية الإقليمي تبني برامج تعدينية	على مفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز المواءمة القارية لنظم التعدين
زيادة مستوى أو	على الدول الأعضاء	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تبني	على مفوضية الاتحاد

نوعية قاعدة بيانات إمكانيات الموارد	تمويل أكثر لبرامج وضع الخرائط الإقليمية والإحصاءات المعدنية ورفع مستوى قاعدة معلومات الجيو-علمية بما في ذلك النظم المساحية.	وتنفيذ برامج الخرائط والإحصاءات الإقليمية الفرعية التعدينية بما في ذلك استخدام تقنيات التحكم الحديثة للإحساس عن بعد. وعلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية زيادة جهودها في تحصيل المعلومات الموائمة وأساليب ومقاربات نشرها (على سبيل المثال علم طبقات الأرض الأساطير).	الأفريقي تطوير برنامج وضع الخرائط على مستوى القارة والإحصاءات المعدنية بالتنسيق مع منظمة المسحات الجيولوجية الأفريقية وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.
تعزيز المشاركة الشعبية. تقاسم الاستشارة والمعلومات، صنع القرار التشاركي، آلية حل المنازعات في القطاع التعديني.	إدخال التقييم الاستراتيجي البيئي (والاجتماعي) وتقييم التأثير البيئي في السياسات الوطنية والقوانين والنظم والأحكام ذات الصلة حول المشاركة العامة من جانب اتفاق أرهنوس ومبادئ إكوايتو وتعزيز وبناء القدرة على تطبيق الأحكام الجديدة وعلى كافة الشركات التعدينية تطوير وتبني المواثيق وفقا لملحق التعدين لمبادرة التقرير العالمي وعلى الحكومات تعزيز برامج بناء القدرة لدعم قدرة المجتمعات المحلية على تقديم	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تبني وتنفيذ مواثيق التنمية المستدامة والخطوط العريضة لتطوير وإدارة الموارد المعدنية العابرة للحدود.	على مفوضية الاتحاد الأفريقي قيادة الجهود في إدخال الأحكام ذات الصلة في المدونات والمعايير القارية.

	معلومات معتبرة.		
وقف الانتهاكات لحقوق الإنسان وإمكانية إشعال النزاعات حول الموارد المعدنية.	تطوير الأساليب والوسائل لتحليل خطر نشوب النزاع وإدخالها في التخطيط أو إضافة أبعاد النزاع وعوامل الخطر الهيكلية في استراتيجية ورقات الحد من الفقر بحث المبادرات للتوزيع اللامركزي للدخل؛ ضمان المشاركة ذات القاعدة العريضة والنشطة والمرئية من جانب المجتمعات المتأثرة في الموافقة وتخطيط وتنفيذ ومراقبة المشاريع المعدنية. إعداد البرامج لبناء التوافق على الأولويات والخيارات لتنمية وإدارة الموارد المعدنية؛ Make SEAs, EIAs, and SIAs هي وسائل جبرية إلزامية للموافقة على المشروع؛ بحث التوزيع المحلي للإيرادات المعدنية	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تطوير الخطوط العريضة لتطوير وإدارة الموارد المعدنية العابرة للحدود. ودعم الحياة البرية للدول الأعضاء لتقاسم الخبرات وإنشاء المعرفة حول حكم الموارد الطبيعية.	على مفوضية الاتحاد الأفريقي دمج بعد السلم والأمن للموارد الطبيعية في سياسات وبرامج منع النزاع والإنذار المبكر بالإضافة إلى إدارة النزاع وصنع السلام ودعم السلم. وعلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تطوير مدونات السلوك حول تنمية الموارد المعدنية والتأكد من أن الأعراف والمعايير الدولية المتفق عليها تم الالتزام بها وإضفاء الصبغة الشعبية عليها ودعمها وإدخالها في السياسات الوطنية والقوانين والنظم وأحكام مبادرة الشفافية حول صناعة الاستخراج وعملية كيمبرلي وعلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إضافة فصل حول حكم الموارد الطبيعية وعلى السلع الاستهلاكية وأصحاب المصالح ممارسة الضغط على الشركات بهدف التزامها

	وإنشاء هيئات إشراف متعددة القطاعات لضمان مشاركة أوسع في صنع القرار ومراقبة وتقييم المشاريع التعدينية. وعلى شركات التعدين تعزيز وتنفيذ المواثيق ذات الصلة . تطوير وتطبيق الانصياع للخطوط الإرشادية حول حكم الموارد الطبيعية.		بالمعايير والأعراف الدولية. وعلى الهيئات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي إنشاء و/أو تعزيز الآليات الحالية لمراقبة وتطبيق التقيد بالمعايير الدولية وقرارات الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات والانتهاك والتوثيق والكشف عن سوء الممارسات وتحسين مراقبة وتطبيق عقوبات وحظر الأمم المتحدة وتنفيذ توصيات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تقدم بها لجنة الخبراء.
تحسين البنية التحتية المادية والمعرفية	توزيع الإيجارات للبدء في تنمية البنى التحتية المادية والبنية التحتية الاجتماعية.	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تحديد مشاريع الموارد المعدنية التي بالإمكان أن ترسي ممرات لقواعد التنمية	على مفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز برنامج تطوير فضائية النيباد
بناء القدرة	إنشاء الإصلاحات التعليمية بما في ذلك مواءمة المؤهلات والسير الذاتية، الخ.. لتوفير القدرة على تحقيق الرؤية وعلى الحكومات دعم الابتكار والتنمية.	تعزيز مراكز التدريب الحالية والمساعدة في بناء الجديدة. وعلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية تحسين مواءمة السير الذاتية والمؤهلات التعدينية.	على مفوضية الاتحاد الأفريقي دعم برنامج النيباد حول إنشاء مراكز الامتياز.

تعبئة راس المال	على الحكومات الاستفادة من الإمكانيات التي عرضتها حكومات PPP لإنشاء مقاربات ابتكارية لتحسين الادخارات الأهلية لتمويل المشاريع والبرامج الوطنية.	على المجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية دعم/إنشاء أسواق رأسمالية إقليمية لتعبئة رأس المال الإقليمي بغية تمويل المشاريع والبرامج الإقليمية.	على بنك التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الاستثمار القاري لتوسعة دائرة اندابا التعدينية.
تحسين خيارات استخدام الأرض وتعزيز القيادة البيئية والمسئولية الاجتماعية.	على الحكومات الدفاع القومي عن استخدام غرف التعدين الحرفي الصغير الحجم للمناجم سعيا إلى جعل التنمية الاجتماعية والمبادرة العالمية للتقرير والجزء الإضافي لقطاع التعدين وضمان تقيد شركات التعدين والمعادن بهذه الوثائق. وعلى الحكومات إدخال عنصر مبادئ المشاركة العامة في سياسات التعدين والقوانين والنظم. وعلى الشركات التقيد بميثاق المسئوليات الاجتماعية الاعتبارية الاجتماعية والتنسيق بين الدوائر الحكومية	دعم برنامج التطوير الفضائي للنيباد سعيا إلى تحسين الاستفادة من الأرض.	دعم برنامج التطوير الفضائي للنيباد سعيا إلى تحسين الاستفادة من الأرض.

	للحصول على نتيجة أمثل.		
الاستفادة من إمكانيات الشراكات.	بناء شراكات ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.	دعم التعاون الإقليمي والتكامل.	على مفوضية الاتحاد الأفريقي الدفاع بقوة عن الشراكات مع الاتحاد الأوروبي، الصين، الهند والهيئات الأخرى.
دعم تطبيق المعايير والتشريعات والمدونات الخ.	تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وزيادة الوعي الشعبي والمشاركة، تطوير استراتيجيات التطبيق في ظل تفويضات جنائية ذات مصداقية وقوية وإلغاء التراخيص، تأمين الملاءمة وقابلية التنبؤ، تطوير القواعد الجلية والمحددة بوضوح والخطوط الإرشادية لتضييق الفجوة للاستفسارات متعارضة.		
تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.	تنفيذ برنامج التطوير الفضائي للنيباد.	تنفيذ برنامج التطوير الفضائي للنيباد.	تنفيذ برنامج التطوير الفضائي للنيباد.
الهجرة الجانبية وقيمة الإضافة المضادة.	بناء مجموعات وطنية للابتكار والتكيف التقنيني.	تأسيس العلم المبني على مركز الامتياز ورفع مستوى مواءمة المهارات والمعايير تسهيلا لتدفق العوامل.	تنفيذ برنامج النيباد لإنشاء مراكز الامتياز الأفريقية.

تحسين سلسلة القيمة ورفع مستوى التنويع إلى الحد الأعلى.	تنويع الموارد (خلق بيئة مؤدية إلى تطوير الارتباطات الخلفية والأمامية وقيمة الإضافات وخصوصا فيما يتعلق بالمعالجة النصفية وتطوير العنقود مع تقاسم التقنية بين البلدان) المكثفة واستثمار الريع ورأس المال المكتسب من الموارد في القطاعات الأخرى.		المبادرة بالموارد وخاصة فيما يتعلق بالتعبئة المالية.
الفترة الطويلة الأجل [20 سنة]			
رفع مستوى المضاعفات والفوائض الاقتصادية إلى الحد الأعلى.	استبعاد التنويع عن الموارد المعدنية المبنية على الارتباطات (المعالجة النهائية) ولكن أيضا استثمار الريع ورأس المال المكتسبين من الموارد في القطاعات الأخرى.	تنسيق فعال وكفؤ لتخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والتدابير على مستوى القارة.	بناء أسواق للسلع وتشغيلها معتمدة على نفسها ماليا.
تهدف البحوث والتنمية إلى تطوير القدرة المحلية على تعزيز جهد التصنيع.	تعزيز البحث والتطوير لتطوير الحلول والاستراتيجيات المبتكرة سعيا إلى معالجة تحديات تنمية	إقامة تحالف على مستوى الإقليمي للقيام بأبحاث والتنمية الاستراتيجية.	إقامة تحالف على مستوى القارة سعيا إلى البحث والتنمية الاستراتيجية.

	الأمة ودعم جهد التصنيع.		
	تحسين إنشاء المجموعات وخلق ممرات التنمية		
اقتصاد أفريقي متنوع ونابض بالحيوية عالميا وصناعي تنافسي.	بناء قدرة محلية كافية للرد على التكنولوجية كاحتياجات أخرى للتصنيع.		الحفاظ على المركز المبني على العلم والمعرفة وجعله يواصل العمل بتميز.
الإدماج في الكتل الاقتصادية الإقليمية.	تعجيل التصديق على البروتوكولات الإقليمية ذات وتعميم أحكامها في السياسات والقوانين والنظم الوطنية.	تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل نحو تحقيق سوق مشتركة للسلع.	إنشاء آلية للتكامل الإقليمي على أساس سوق مشتركة للسلع.
<u>الأشياء الضرورية</u>			
* تأمين والتزام الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين.			
* وضع الاستراتيجيات القارية في وتكييفها مع المواصفات القطرية/الإقليمية.			

سادسا: <u>طريق المضي قدما:</u>

توفر الأساليب المذكورة أعلاه الأمل في أن تراث التعدين في أفريقيا يمكن تحسينه. غير أن هناك المزيد مما يجب فعله لإحداث التغيير. يمكن تنقيح السياسات والأطر القانونية والتنظيمية لتسهيل المشاركة العادلة لرجال ومجتمعات الأعمال المحلية وسائر أصحاب المصالح في أنشطة التعدين وكذلك الأدوات لتحسين توزيع الإيرادات (المحققة من الإتاوات وضرائب الدخل وضرائب الأرض والإيجارات، الخ...). على المستوى المحلي، أصبحت الشفافية والكفاءة في إدارة الإيرادات المدفوعة إلى شتى السلطات الحكومية جزءا مهما من أجندة

سياسة المعادن ولكن لها إمكانات كبيرة لتحسين الفائدة العامة في كثير من البلدان الأفريقية الغنية بالموارد. ويجب أن تصاحبها جهود ترمي إلى تعزيز القدرات والكفاءات المؤسسية على مستوى الحكومة والمستويات الأخرى من أجل تخطيط كفء طويل الأمد وإدارة وإنفاق ذكي وادخار واستثمار في الثروة المعدنية. تم وضع رؤية التعدين لأفريقيا لتوفير خطة ذات مصداقية لمعالجة التحديات المذكورة أعلاه. وتستند إلى أسلوب تنمية متكامل جديد بشأن استغلال الموارد المعدنية على أساس إرادة سياسية قوية وفهم جيد لمزايا أفريقيا وتسخير الفرص التي يتيحها الانتعاش الحالي للسلع والاستفادة من إمكانات التكامل الإقليمي وبناء الشراكات من أجل التغيير.

الملحق 1: مبادرات البحث عن عقد اجتماع جديد للتعدين:

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين سلسلة من المبادرات لتحسين نتائج تنمية التعدين. وتوجد قائمة غير شاملة لبعض هذه المبادرات المهمة. وقد استند صوغ رؤية التعدين لأفريقيا إلى هذه المبادرات:

- اعتمد المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسئولين عن تنمية واستخدام موارد المعادن والطاقة في أفريقيا المنعقد في دوربان، جنوب أفريقيا يومي 21 و22 نوفمبر 1997 إعلان دوربان حول التعاون الإقليمي الفرعي والإقليمي من أجل الاستخدام الكفء لموارد الطاقة والمعادن في أفريقيا، وهو الإعلان الذي، ألزم، من بين أمور أخرى، القادة بتعميق الإصلاحات الجارية وتهيئة بيئة مواتية لتقوية تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعي المعادن والطاقة؛
- بدأت عملية كيمبرلي في مايو 2000 في كيمبرلي، جنوب أفريقيا. وتسعى على تشجيع الحكومات الراغبة والمنظمات غير الحكومية ومجموعة الصناعة إلى ابتكار طريقة لمنع تسرب الاتجار غير المشروع بالألماس إلى تجارة الألماس المشروعة. وهي مبادرة فريدة من قبل السلطات الحكومية وصناعة الألماس الدولية والمنظمات غير الحكومية للحد من تدفق ما يسمى "بألماس الدم" – الألماس الخام الذي تستخدمه حركات التمرد لتمويل حروبها ضد الحكومات الشرعية. لقد ساهم ذلك في تمويل النزاعات المدمرة في عدد من البلدان الأفريقية. وتتكون عملية كيمبرلي الآن من 43 مشاركا من الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي؛
- في نوفمبر 2000، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا على تبني سياسة تشريع موحد للتعدين بما في ذلك مدونة مالية منسقة محاولة منها لتعزيز المواءمة الإقليمية.

ومن الأهداف الرئيسية لهذه السياسة ما يلي:

- خلق بيئة جذابة للاستثمارات في التعدين؛
- تنويع نتائج التعدين؛
- تمويل المعادن في المكان التي تنتج فيه؛
- التعايش السلمي للمعادن الصناعية والتعدين الصغير غير الرسمي؛
- حفظ البيئة.

- قامت القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002 حول التعدين/المعادن باعتماد خطة عمل جوهانسبرج. وقد أدت هذه الجهود إلى تبني الفقرة 46 من خطة العمل حول التعدين والمعادن وتعترف بأن التعدين/المعادن مما يسهم في التنمية المستدامة حيث تعالج المسائل ذات الصلة على نحو سليم أي مع إدارة رشيدة. وتركز الفقرة على دورة الحياة كلها من التعدين إلى المعادن اعترافا منها بالمسائل التي تستجد في أي مرحلة من مراحل دورة الحياة التي لها آثار على المراحل الأخرى؛
- تم إطلاق مبادرة شفافية صناعات الاستخراج من قبل رئيس وزراء المملكة المتحدة السيد توني بلير خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج في سبتمبر 2002. وهدفها هو زيادة شفافية المدفوعات من الشركات والإيرادات للحكومات في الصناعات الاستخراجية. وتدعم المبادرة الإدارة المحسنة في البلدان الغنية بالموارد من خلال النشر والتصديق الكامل لتسديدات الشركات وإيرادات الحكومات من النفط والغاز والمعادن؛
- في نوفمبر 2002، عقدت ندوة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وUNDESA حول التعدين الحرفي والصغير الحجم في أفريقيا: تحديد أفضل الممارسات وتأمين سبل المعيشة للمجتمعات في ياوندي، الكميرون

واعتمدت رؤية ياوندي حول التعدين الحرفي والصغير الحجم. ويقول بيان الرؤية إنها: تسهم في الحد من الفقر باستدامة وتحسين سبل المعيشة للمجتمعات الأفريقية الحرفية الصغيرة الحجم بحلول 2015 وفقا للأهداف الإنمائية للألفية. والاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الرؤية تشمل إضفاء الصبغة الرسمية على مسائل التعدين الحرفي والصغير الحجم وعكسها في التشريع الوطني والمدونات وإدخال التعدين الحرفي الصغير الحجم في وضع برامج التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر؛

- تم نشر تقرير القمة العالمية للتنمية المستدامة بعنوان "إختراق أرضية جديدة": للتعدين والمعادن والتنمية المستدامة في عام 2002. ويحلل هذا التقرير دور قطاع التعدين في الانتقال إلى التنمية المستدامة وتوفير الأساس لعملية استراتيجية جارية لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في صناعة التعدين والمعادن؛
- في عام 2003، اعتمد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا مدونة تعدين مشتركة تحتوي على إطار قانوني للتعدين والتنقيب. وتحدد ملكية المعادن وأنواعها التي تخضع للتنظيم ونظامها القانوني والوصول إلى الحقوق المعدنية وحقوق وواجبات أصحاب السند والحوافز الخاصة التي توفر خلال مراحل التنقيب والاستغلال وتسوية المنازعات؛
- تم استكمال مراجعة الصناعات الاستخراجية بمبادرة مجموعة البنك الدولي لمناقشة الدور المستقبلي للصناعات الاستخراجية مع أصحاب المصالح المعنيين، في عام 2003 ونشرت توصيات هذه العملية في التقرير النهائي بعنوان "تحقيق توازن أفضل". وهدف هذه المراجعة المستقلة هو الخروج بمجموعة من التوصيات في سياق الرسالة الشاملة لمجموعة البنك العالمي للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة؛
- في 2003 اعتمد المجلس الدولي للتعدين والمعادن إطار التنمية المستدامة للمجلس وهو إدارة رئيسية لمساعدة الأعضاء على تحسين أدائها التنموي المستدام. يتكون الإطار من أربعة عناصر – 15 مبادئ مدعومة برفع

التقارير العامة والتأمين المستقل ومقاسمة أفضل الممارسات. وتسعى المبادئ إلى تغطية "الجوانب الهامة للتنمية المستدامة" بما في ذلك حوكمة الشركات والصحة والسلام وحقوق الإنسان والتصميم المسئول للمنتجات والبيئة والتنويع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والخيار المناسب للمواد والمشاركة العامة وترتيبات رفع التقارير المصدقة بصورة مستقلة. وهذه المبادئ هي:

- تنفيذ وحفظ ممارسات الأعمال الأخلاقية والأنظمة السليمة لحوكمة الشركات؛
- إدخال اعتبارات التنمية المستدامة في عملية صنع القرار للشركات؛
- احترام حقوق الإنسان الأساسية والثقافات والعادات والقيم في التعامل مع العمال وغيرهم من المتأثرين بالأنشطة التي نقوم بها؛
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر على أساس بيانات صحيحة وعلوم سليمة؛
- السعي إلى التحسين المستمر للأداء في مجال الصحة والسلام؛
- السعي إلى التحسين المستمر للأداء البيئي؛
- الإسهام في حفظ التنويع والأساليب المتكاملة لتخطيط استخدام الأرض؛
- تسهيل وتشجيع التصميم المسئول للمنتجات واستخدام وإعادة استخدام منتجاتنا والتخلص منها؛
- الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل فيها؛
- تنفيذ مشاركة واتصالات فعالة وشفافة وترتيبات مصدقة بصورة مستقلة مع أصحاب المصالح.

- في فبراير 2004، قام ثلاثون وزيرا أفريقيا للتعدين و/أو ممثلوهم بإطلاق شراكة تعدين أفريقية بهدف قيادة وتنسيق المبادرات ذات الصلة بالتعدين والمعادن تحت رعاية النيباد. حدد الوزراء برامج ومشاريع التعدين في ستة مجالات رئيسية هي: التعدين الحرفي الصغير الحجم، مواءمة سياسات التعدين، البيئة والتنمية المستدامة، الإغناء وإضافة القيمة وتنمية الموارد البشرية وتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي والمشاركة في مشاريع التعدين. وتعتبر جهود هذه المبادرة لوضع إطار سياسة تعدين أفريقية وميثاق تنمية مستدامة لقطاع التعدين والمعادن مهمة بالنسبة لصوغ سياسة التعدين في القارة؛
- في عام 2004، قامت المبادرة العالمية للإبلاغ والمجلس الدولي للتعدين والمعادن بعقد اجتماع فريق عمل متعدد أصحاب المصالح وخرج هذا الفريق بمبادرة عالمية لرفع التقارير مصحوبة بخطوط إرشادية حول رفع التقارير المستدامة وتحتويان على مؤشرات لتعقب الأداء مقابل إطار التنمية المستدامة للفريق. بتحديد واستهداف مسائل الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والمؤشرات الخاصة للتعدين والمعادن وصناعة الحديد، تساعد الخطوط الإرشادية التكميلية الشركات في معالجة هذه القضايا بطريقة مشتركة وتنتج تقارير ذات جدوى يمكن مقارنتها؛
- نظمت المائدة الكبرى حول إدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا من أجل النمو والحد من الفقر باشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي في أول فبراير 2007 في أديس أبابا، إثيوبيا. وكان الهدف من هذه المائدة الكبرى هو تعزيز النقاش الصريح حول تحديات الإدارة الفعالة لموارد أفريقيا الطبيعية من أجل النمو والحد من الفقر ووضع إطار أجندة للعمل المستقبلي. وشملت المسائل التي تمت مناقشتها إدارة الموارد الطبيعية، الملكية، المشاركة، المساواة بين الأجيال، قوة المساومة، القيمة ودور الفاعلين العالميين الصاعدين، القيادة البيئية والقدرة والشراكات والتكامل الإقليمي؛

- اعتمد وزراء التعدين لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إطارا لمواءمة سياسات ومعايير التعدين والإطار التشريعي والتنظيمي للجنوب الأفريقي في مارس 2007. وتم كذلك وضع خطة تنفيذ لترجمة الإطار إلى برنامج تشغيلي للأنشطة. لخطة تنفيذ المواءمة ثمانية مواضيع أو مجالات عمل تقوم على فئات من الأنشطة ذات الصلة. وقد صدق على هذا اجتماع الخبراء من القطاع الخاص وكبار المسئولين الحكوميين لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وسيوافق عليه وزراء التعدين في أغسطس 2008. وفيما يلي المواضيع والأهداف حسب الأولويات التي حددها خبراء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

  - **السياسة والنظم والمسائل الإدارية:** الهدف هو اعتماد أهداف مماثلة للسياسات الوطنية للتعدين ومواءمة الإجراءات الإدارية في القطاع؛
  - **الأنظمة الجيولوجية وأنظمة معلومات التعدين:** والهدف هو توحيد المعايير والبيانات الجيولوجية وزيادة توفر المعلومات الجيولوجية لتشجيع الاستثمار في الصناعة؛
  - **الموارد البشرية والقدرات المؤسسية:** يرمي هذا إلى تحسين نوعية وكمية المهارات المتوفرة وتوحيد المؤهلات على أساس حرية تنقل المهارات في الإقليم؛
  - **السلامة والصحة والبيئة:** يركز على وضع وتنفيذ مجموعة مشتركة من معايير الصحة والسلام والبيئة عبر صناعة التعدين في دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛
  - **تعزيز الاستثمار:** ويهدف إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على محافل الاستثمار في التعدين في منطقة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وتوفير المعلومات ذات الصلة بالاستثمار واستهداف تنمية البنية التحتية في مناطق التعدين؛

- **إضافة القيمة والابتكار والبحث والتطوير:** لتعزيز خلق القيمة السفلية من خلال جمع المعلومات حول التعريفات وفرص السوق ووضع نظام للابتكار من أجل زيادة التنافس لسلسلة القيمة المعدنية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛
- **التعدين الحرفي والصغير الحجم:** يهدف هذا إلى تعزيز المعرفة والمهارات لصغار عمال المناجم وكذلك توفير المعلومات والخدمات لمعالجة الانعدام التقليدي لفرص الوصول إلى مثل هذه الخدمات؛
- **المسائل الاجتماعية والجنسانية:** يسعى هذا إلى تشجيع إقامة الروابط بين المجتمعات وتنمية المعادن وتعزيز دور المرأة في التعدين.

- تم إنشاء فريق الدراسة الدولي لمراجعة أنظمة التعدين لأفريقيا في أكتوبر 2007 من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اثر انعقاد المائدة الكبرى 2007 بغية إجراء مراجعة لأنظمة التعدين الحالية لأفريقيا وتقديم توصيات حول كيفية تقوية الإمكانات التحولية لقطاع التعدين. ويتكون الفريق من الأكاديميين الأفريقيين والدوليين البارزين وممارسي قانون الموارد الطبيعية والاقتصاديين وصناع السياسة العامة والإدارة؛
- في فبراير 2008، اعتمدت الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مقررا بشأن خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا وإعلانا حول التنمية الصناعية لأفريقيا أقر بدور الموارد الطبيعية لأفريقيا في تعزيز تنمية وتصنيع القارة؛
- تم إطلاق مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية + + من قبل البنك الدولي في عام 2008 بهدف دعم بلدان مختارة في أفريقيا أساسا لصوغ وتنفيذ سياسات واعتماد إجراءات عبر سلسلة قيمة الموارد المعدنية وذلك بمعالجة

المسائل الخاصة بالترخيص والمشتريات والملكية والمسئولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، الخ...؛

- في عام 2008، ومتابعة للمائدة الكبرى 2007، قام بنك التنمية الأفريقي بإنشاء مرفق الدعم القانوني الأفريقي الذي هدفه الرئيسي هو القضاء على عدم اتساق الخبرة والاختلال في المعرفة وذلك بمعالجة التحديات التي تشكلها "موارد النسر" وفي المعاملات التجارية المعقدة لاسيما بالنسبة للموارد الطبيعية. للمرفق مجالا برامج رئيسيان هما 1) إنشاء خدمة استشارية قانونية 2) برنامج تقوية وبناء القدرات.

الملحق 2: ممرات التنمية الأفريقية:

تم تنفيذ ممرات التنمية لأول مرة في الجنوب الأفريقي تحت رعاية مبادرة التنمية الفضائية بعد التحرير في عام 1994.

قامت أمانة النيباد وبنك التنمية الأفريقي مؤخرا باعتماد ممرات التنمية كأداة مهمة لتحديد الأولويات وتعزيز البنية التحتية المتداخلة والاستثمارات الاقتصادية القطاعية الكبيرة الحجم في مناطق جغرافية محددة (يشار إليها أيضا بمبادرة التنمية الفضائية) كوسيلة لما يلي:

- تعزيز النمو الاقتصادي الذي يقوم على التجارة والاستثمار؛
- الاستخدام الأمثل للبنية التحتية؛
- تعزيز تنافسية الاقتصاديات الأفريقية.

إن ممرات التنمية التي تم تصورها بموجب استراتيجية التنمية للنيباد تستند إلى التجربة مع مبادرات مماثلة في إقليم الجنوب الأفريقي التي أولاهما كانت ممر مابوتو الناجح للتنمية بين جنوب أفريقيا وموزمبيق في عام 1995.

كان هذا الممر الأول في 1994 كمشروع إعادة تأهيل لممر نقل موجود بالفعل ولكن لم يكن ساري المفعول. قامت إدارتا النقل للحكومتين المتعاونتين بوضعه ثم تم توسيعه إلى مبادرة التنمية الفضائية بإدماج جميع القطاعات الاقتصادية فيها. وكمبادرة ناجحة، توفر دروسا مفيدة سلبا وإيجابا. وعموما، توفر أثرا ظاهرا لممرات التنمية الأخرى في أفريقيا وفي أماكن أخرى وخاصة لدول مثل موزمبيق التي ورثت بنية تحتية منعدمة أو مدمرة.

لقد ساعدت هذه المبادرة حتى الآن في تسهيل 5 بلايين دولار أمريكي من استثمارات القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية والتنمية الصناعية واستغلال الموارد الطبيعية. وتشمل الاستثمارات الرئيسية طريق رسم المرور رقم 4 في مابوتو، اتفاقية الإدارة مع Harbouur Company و Liverpool Merseyside Docks لتعزيز وتشغيل ميناء مابوتو والتحسينات على نقطة حدود ليبومبو وبناء خطين كهربائين من دوفها (جنوب أفريقيا قرب إلى مابوتو عن طريق مرافق الكهرباء المشتركة بين جنوب أفريقيا وموزمبيق وتنمية حقل الغاز لباندي/تيماني في موزمبيق وبناء خط أنابيب[19] بساسول (جنوب أفريقيا) و ENH (موزمبيق).

بالتركيز على موارد الاستثمار النادرة لتحقيق أكبر أثر، يوفر برنامج التنمية المستدامة وسيلة لتسهيل منابر التنمية الاقتصادية المتكاملة على أساس تعزيز الاستثمارات الرئيسية الكبيرة الحجم والاستثمارات العلوية والسفلية ذات الصلة. ويوفر أيضا استراتيجية لتعزيز القطاعات المستدامة (الزراعة، السياحة ومعالجة الموارد) وبالتالي يوفر أداة للتركيز على التخطيط للبنية التحتية والتنمية الاقتصادية الأفريقية. غير أن ممرات التنمية لا يمكن أن يكون بديلا عن استراتيجيات التنمية الأخرى وخاصة تلك التي هي مطلوبة للخدمات الاجتماعية.

يوفر نموذج مبادرة التنمية الاجتماعية طريقا عمليا لتحقيق أسلوب إقليمي للتنمية يتعدى حدود المشاريع القطرية المتنوعة ويشجع عملية مستدامة للتنمية المتكاملة داخل إقليم محدد بإمكاناتها الاقتصادية فضلا عن حدودها السياسية.

---

[19] SA: جنوب أفريقيا.

ممرات التنمية المستدامة الأفريقية القائمة على إمكانات الموارد

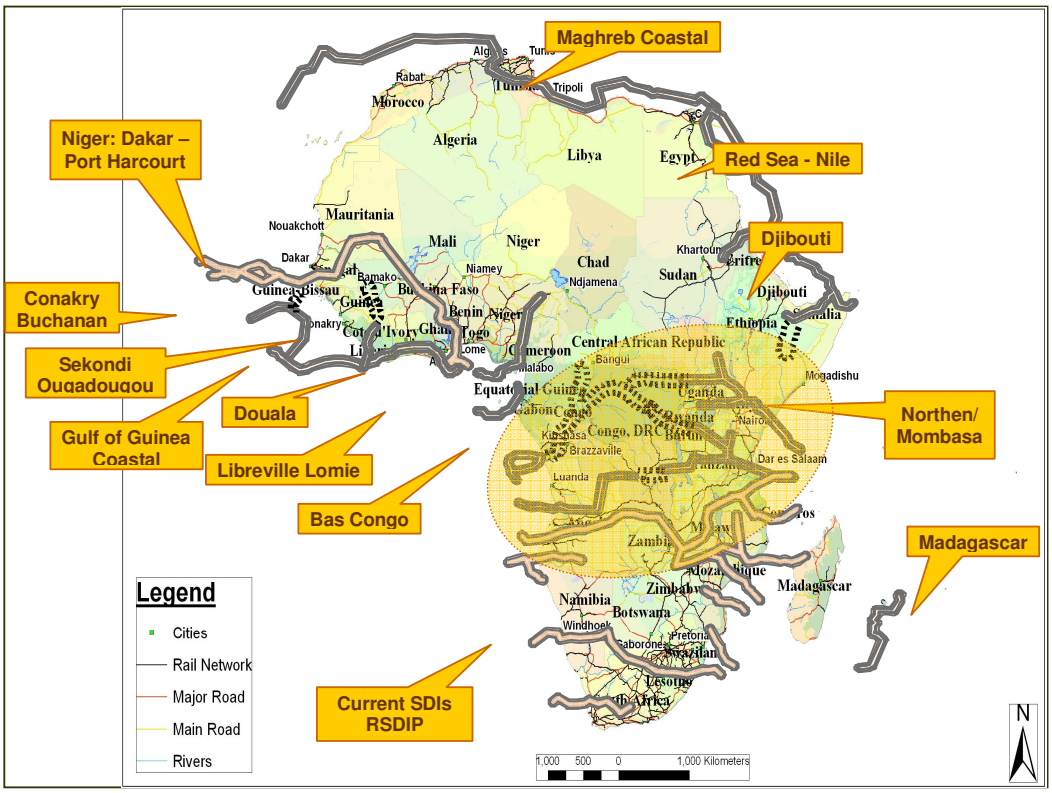

الاعتماد الذاتي الجماعي[20]

تكوين ممرات التنمية لتعزيز الحكم الأفريقي من خلال "الاعتماد الذاتي الجماعي" بإنشاء مؤسسات عابرة للحدود سواء للممر نفسه (الهيئة المتعددة الأطراف لرؤساء الدول) أوالبنية التحتية والتسهيلات ذات الصلة مثل:

[20] تم ترويج عبارة "الاعتماد الذات الجماعي" لأول مرة في إنشاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي من قبل دول خطة المواجهة (في الكفاح ضد النظام العنصري) في 1980.

- الجهاز الإداري لممر التنمية (الهيئة المتعددة الأطراف لرؤساء الدول)؛
- تعزيز الاستثمار لممر التنمية كوكالة تشغيلية سلسلة (تتضمنها مبادرة ممر اللوجستيات لمابوتو MCLI[21]من قبل مستخدمي ممر التنمية للقطاع الخاص؛
- كيانات الطاقة الكهربائية العابرة للحدود (مثل MOTRACOJV[22] بين مرفقي جنوب أفريقيا وموزمبيق وخطط أنابيب الغاز بين SA SOL والحكومتين؛
- امتيازات النقل العابرة للحدود مثل ممر التنمية السريع (TRAC)[23]؛
- إدارة نقطة الحدود المشتركة (لتسهيل العبور السريع) مثل نقطة الحدود المخططة.

من شأن إستراتيجية "اعتماد ذات جماعي" من خلال ممرات التنمية جمع الموارد النادرة للدول المشاركة وكذلك توسيع ملكية مرافق ممر التنمية التي تعترض التدخل الأحادي من قبل أي بلد مشارك بمفرده. ويمكن أن يستفيد أيضا من موارد ممر التنمية لبلد عضو ذي قدرة إدارية قوية بحيث يمكن (لبلد متوسط الدخل) أن يدعم الحكم مباشرة في الدول المشاركة المجاورة مثل دور جنوب أفريقيا في الجنوب الأفريقي. علاوة على ذلك، ولأن ممرات التنمية هي بمثابة مبادرات إقليمية، فقد تحصل على الدعم الإداري من المجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، الكوميسا والإيكواس.

في الأمد الطويل، ستؤدي ممرات التنمية بالبلدان المشاركة إلى تكامل اقتصادي إقليمي يكون له أثر إداري إيجابي من خلال تقاسم أفضل الممارسات وتخفيف اثر أي تحول سياسي في أي من الشركاء.

---

[21]MCLI: www.mcli.co.za
[22]Motraco: www.motraco.mz
[23]TRAC: trans – African concessions, www.tracn4.co.za

تتضمن ممرات التنمية القائمة على الموارد تعبيرا ملموسا لإستراتيجية التصنيع والتنمية الأفريقية القائمة على الموارد وهي آلية تكامل للتعميق الضروري لقطاع الموارد الأفريقي في الاقتصاديات المحلية والوطنية والإقليمية.

غير أن مثل هذه الإستراتيجية تتطلب التزاما رفيعا من الدول الأفريقية المجاورة وإرادة مماثلة للعمل معا للمصلحة العامة لشعوبها.

الهيكل والعمليات الممكنة لتنفيذ ممرات التنمية:

تملك الدول المشاركة ممرات التنمية ويشرف عليها عموما الجهاز المتعدد الأطراف لرؤساء الدول. غير أن إدارتها اليومية يقوم بها مدير المشروع وفريقه ويمكن أن يكون مكتبه في:

أ) هيكل مخصص لممر التنمية يبنى خصيصا للممر ويتحول فيما بعد إلى قدرة لتعزيز الاستثمار لممر التنمية؛
ب) المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
ج) الاتحاد الأفريقي من خلال الوكالة المنفذة للنيباد؛
د) الاستثمار الأجنبي المباشر (إقليمي أو وطني) أو إدارة مشروع MTWARA في تنزانيا أو برنامج التنمية في جنوب أفريقيا.

يمكن أن يدعم مدير المشروع بنك التنمية الأفريقي (الاستثمارات الأجنبية الأخرى المحلية والإقليمية والدولية)، مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد والشركاء الدوليون. يتضمن الهيكل التنظيمي الدلالي كل هذا.

تتبع إنشاء ممر التنمية سلسلة من الخطوات وإن كان التكييف ضروريا عموما للاعتناء بالظروف والمميزات المحلية.

–